

PROVISIONAL

A/42/PV.82  
9 December 1987

## الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثانية والاربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الأربعاء ، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

(الجمهورية الديمقراطية الالمانية)	السيد فلورين	: الرئيس
(جزر القمر)	السيد مؤمن (نائب الرئيس)	: ثم
(الجمهورية الديمقراطية الالمانية)	السيد فلورين (الرئيس)	: ثم

- قضية فلسطين [٣٨] (تابع)

- (أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
- (ب) تقرير الأمين العام
- (ج) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٠٠البند ٣٨ من جدول الاعمال (تابع)قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(A/42/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/42/277)

(ج) مشاريع القرارات (A/42/L.33 إلى A/42/L.35)

السيد الكواري (قطر) : السيد الرئيس ، لاتزال قضية فلسطين محور

اهتمام الدول الحريصة على السلام والمساندة للعدل والحق في العلاقات الدولية ، فضلا عن أن استمرارها دون حل يهدد الوضع في الشرق الأوسط بالانفجار ويشكل تحديا مستمرا للأمم المتحدة ولقراراتها . فهذه القضية ولدتها الأمم المتحدة وتتحمل تجاهها مسؤولية أخلاقية خاصة .

وقد حفلت الفترة التي انقضت بين نظر الجمعية العامة في هذا البند في الدورة الماضية ونظها فيه في الدورة الحالية بمظاهر عديدة لاهتمام دول العالم بهذه القضية الأساسية من قضايا السلم والأمن والعدل ، فمن ذلك البيان الذي صدر في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ عن اجتماع دول عدم الانحياز المخصص لقضية فلسطين ، وقد طالبت فيه تلك الدول مرة أخرى بسرعة التوصل إلى حل لهذه القضية ، مؤكدة أن ذلك الحل مشروط بتمكين شعب فلسطين من ممارسة حقه في تقرير المصير في وطنه المستقل . وأكدت على ضرورة البدء بغير إبطاء في الإعداد للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، طبقا لقراراتها ذات العلاقة ، وأهابت بجميع الأطراف أن تتعاون من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية .

وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ أصدر مؤتمر قمة الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في الكويت قرارات تتعلق بقضية فلسطين تؤكد ضرورة إنهاء احتلال الأراضي العربية ، بما فيها مدينة القدس الشريف ، وتمكين شعب فلسطين من تقرير مصيره على ترابه الوطني في إطار دولته المستقلة . كما عبرت الدول الإسلامية في

قرارات مؤتمر قمة الكويت عن تأييدها لفكرة عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة يضم جميع الأطراف ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، للتوصل إلى حل على أساس مبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة الصادرة بهذا الشأن ، المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

كما أصدر وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية الاثنتي عشرة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٧ بياناً أشاروا فيه إلى العلاقات الوثيقة التي تربط بلدانهم بالشرق الأوسط ، وعبروا عن استمرار اهتمامهم بإيجاد حل لقضية فلسطين وعن قلقهم لفقدان التقدم نحو ذلك الحل ، وأكدوا أن مؤتمر السلام الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة هو السبيل الأمثل للتوصل إلى حل شامل وعادل ، كما عبروا عن استعداد دولهم للقيام بالدور المطلوب منها في ذلك المؤتمر .

كما توالى خلال الفترة التي انصرمت منذ الدورة الحادية والأربعين تعبيرات الاهتمام بإيجاد حل عاجل وعادل لقضية فلسطين من المنظمات غير الحكومية في بلدان العالم كافة . فمن ذلك اجتماع المحافيين من القارتين الأمريكيتين الذي عقد تحت رعاية الأمم المتحدة في الأرجنتين في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، والنشرة الدورية التي قررت إصدارها لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المختصة بفلسطين ، والندوة التي عقدت في نيويورك في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٧ تحت إشراف لجنة التنسيق لأمريكا الشمالية فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية ، إلى غير ذلك مما يُطيل القول إذا أردنا حصره واستقصاءه . والعبرة من ذلك كله هي أن الرأي العام المستنير في جميع بلدان العالم ، على اختلاف مشاربها السياسية ، قد أصبح حريصاً على حل قضية فلسطين حلاً عادلاً وشاملاً . كما أن مظاهر التأييد الشعبية والحكومية ، التي أشرنا إليها ، تعبر عن تقدير العالم لمقاومة الشعب الفلسطيني ونضاله المستمر من أجل تحقيق أهدافه المشروعة .

إذا كانت الأفكار والمناهج التي اقتنع بها المجتمع الدولي لحل قضية فلسطين واضحة بهذه الصورة ، فإن الذي يحول دون ترجمة الفكر إلى عمل ، ودون التوصل فعلاً إلى الحل الشامل العادل الذي أقرته الأمم المتحدة في قراراتها المختلفة

والمتابعة ، يعود إلى أن أحد أطراف النزاع سادر في فلسفته العنصرية التوسعية ورفض لكل محاولات التوصل إلى حل عادل ، ويسانده في هذا الموقف ما يلاقيه من التأييد غير المشروط . وليت هؤلاء بمساندتهم يدركون أنهم يحولون دون تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ويطيلون من محنة الشعب الفلسطيني ، مما يعرض السلام والأمن للخطر ويسبب إلى مبدأ من المبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة ، وهو مبدأ حق تقرير المصير .

ان قضية فلسطين هي القضية المحورية والمصيرية للأمة العربية . وقرارات مؤتمر القمة العربي الأخير ، الذي انعقد في عمان في النصف الأول من هذا الشهر ، أكدت من جديد أن قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الأوسط وأن السلام في المنطقة لن يستتب إلا باسترداد الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس الشريف ، وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني القومية غير القابلة للتصرف ، بحيث تُحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها . كما عبّر مؤتمر القمة عن اقتناعه بأن زيادة القدرات العربية والتضامن العربي التام في مواجهة إسرائيل هما وسيلتا مواجهة الخطر الإسرائيلي الذي يهدد مستقبل الأمة العربية . وأخيراً قرر مؤتمر القمة تأييد فكرة عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة تحضره جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن بهدف التوصل إلى حل شامل وعادل .

ان أي حل مقبول للقضية الفلسطينية يجب أن يضع في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني المتمثلة في تقرير مصيره وإقامة دولته على ترابه الوطني . واننا نرى أن عامل الزمن قد أصبح من الأهمية بحيث لا يحتمل استمرار التقاعس في بذل الجهود الفعالة من أجل حل القضية في أقرب وقت ، ولا يجوز أن يقف المجتمع الدولي موقف المتفرج أكثر مما وقف . واننا لنأمل أن تزول في القريب العاجل العقبات التي يضعها البعض أمام الدعوة للمؤتمر الذي انعقدت على ضرورته ارادة المجتمع الدولي ، حتى يعود الحق إلى نصابه ويزول من عالمنا هذا الخطر الدائم المهدد للأمن والسلام .

السيد دوست (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان قضية فلسطين لبُ مشكلة الشرق الاوسط . كما انها مأساة إنسانية كبرى تؤثر على أمة بأسرها . إن المهينة الإسرائيليين عن طريق العدوان والاحتلال لم يحرموا الشعب الفلسطيني من دياره وممتلكاته فحسب بل حرموه من أرضه وأرض أجداده أيضا . ونتيجة لذلك فإن مئات الآلاف من الفلسطينيين يعيشون منذ أربعة عقود في مخيمات للاجئين في البلدان العربية المجاورة والبلدان العربية الأخرى . إلا أنهم لسوء الحظ ليسوا آمنين من العدوان الاسرائيلي حتى في ملاجئهم . إن المذبحة الدموية والوحشية التي وقعت في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين في بيروت هي إهانة للضمير الإنساني . لقد لجأ المهينة الإسرائيليون في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة إلى أشد ألوان القمع والطفيان اللاإنساني . والفلسطينيون محرومون من حقوقهم الإنسانية الاسامية . ولقد أصبح الاحتجاز والترحيل والنقل القسري وتدمير المنازل وغير ذلك من أشكال القمع الوحشي أمورا روتينية في ظل ما يسمى بسياسة "القبضة الحديدية" للقوات الصهيونية المحتلة . فضلا عن استمرار مصادرة الأراضي الفلسطينية وموارد المياه خدمة لإقامة عدد متزايد من المستوطنات الإسرائيلية فوق الأراضي المحتلة .

إن الشعب الفلسطيني ليس الضحية الوحيدة للعدوان والتوسعية الصهيونية . لقد احتلت إسرائيل أيضا أراضي عربية هي مرتفعات الجولان السورية وجنوب لبنان عن طريق العدوان المسلح .

ومما يؤسف له أن إسرائيل ، بما تقوم به من أعمال العدوان والاحتلال والقمع الوحشي للفلسطينيين والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة ، تحظى بتأييد عضو دائم في مجلس الأمن ألا وهو الولايات المتحدة . فبالأموال والأسلحة الأمريكية فضلا عن الدعم السياسي والمعنوي يواصل المهينة الإسرائيليون سياستهم التوسعية ويحرمون الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة . وبفضل هذا الدعم أيضا تمكنت إسرائيل من الاستخفاف بحكم المجتمع الدولي الذي تجلى في القرارات العديدة للجمعية العامة ومجلس الأمن .

وفي الآونة الأخيرة ، لجأت حكومة الولايات المتحدة إلى اتخاذ عدد من الأعمال العدائية ضد منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . إذ قررت وزارة الخارجية إغلاق المكتب الإعلامي لمنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن وأصدر مجلس الشيوخ الأمريكي تعديلا لمشروع قانون يحرم منظمة التحرير الفلسطينية من حق تشغيل بعثتها لدى الأمم المتحدة . ومثل هذا العمل الذي يعد بوضوح انتهاكا لأحكام اتفاق البلد المضيف هو من وجهة نظرنا تحد واضح لمنظمة الأمم المتحدة التي تعمد منظمة التحرير الفلسطينية قانونا عضوا مراقبا فيها . هذا التحرك يجب مقاومته بقوة من جانب كافة أعضاء هذه الهيئة العالمية .

إن عناصر حل قضية فلسطين واضحة جليّة . فلا بد أن تنسحب إسرائيل بغير شرط من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك مرتفعات الجولان والقدس ، كذلك لا بد من إعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة إلى دياره وممتلكاته وإقامة دولته الخاصة به ذات السيادة . ولا يمكن تصور أي حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط ما لم تُحل قضية فلسطين وما لم يعترف الجميع بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته .

وإننا لعلنا على اقتناع بأن مؤتمر السلم الدولي المقترح بشأن الشرق الأوسط هو وسيلة فعّالة يمكن من خلالها إقرار سلم دائم في هذه المنطقة الحساسة . واليوم ، شمة توافق آراء على نطاق عالمي حول ضرورة عقد هذا المؤتمر ، وقد وضع المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الخطوط العريضة لهذا المؤتمر . وقد وافقت الجمعية العامة على هذا كما حظي بتأييد حركة عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي . ومع ذلك فمن المؤسف في هذا الصدد أن مجلس الأمن فشل حتى الآن في اتخاذ الإجراء اللازم بشأن توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

إن الموقف الذي اتخذته البلدان العربية في هذا الصدد يستحق الشناء . ذلك أن القرار البنيّ الذي اتخذته قمة فاس في المغرب والذي كررته القمم العربية التي تلت ذلك وكما حدث مؤخرا في عمان الأردن قد مهّد السبيل أمام عقد المؤتمر الدولي .

ونشيد أيضا بالموقف الإيجابي والبنّاء الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية تجاه عقد المؤتمر حيث أننا على قناعة بضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فيه على قدم المساواة . وبغير هذه المشاركة لمنظمة التحرير الفلسطينية سيكون المؤتمر غير ذي معنى وسيثبت فشله .

إلا أن إسرائيل تقف وحدها بعدم قبول مؤتمر السلام الدولي المقترح الخاص بالشرق الاوسط . وقد رفضت حكومة إسرائيل حتى الآن أن تقبل حتى من حيث المبدأ ضرورة عقد هذا المؤتمر . وفي رأينا أنه يتعين بذل كل ضغط على إسرائيل لتتوقف عن إعاقة عقد المؤتمر الدولي . وإلا فإن الحالة المتفجرة في الشرق الاوسط ستزداد ترديدا معرضة بذلك السلم والامن العالميين للخطر . وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة . وهو يحظى بالتأييد الكامل لحكومتي في جهوده لتمهيد السبيل لعقد المؤتمر .

وختاما ، أود أن أكرر من جديد كامل تأييد وتضامن جمهورية أفغانستان الديمقراطية حكومة وشعبا مع كفاح الشعب الفلسطيني الباسل تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي الوحيد ، من أجل استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف بما في ذلك حق إقامة دولته . ولقد أيدنا دائما قضيته النبيلة في كل المحافل الدولية ونحن عازمون على مواصلة التصرف على هذا النحو في المستقبل أيضا .

السيد مؤمن (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد انقضت سنتان على اجتماع منظماتنا في حضور أكبر عدد من رؤساء الدول ضمته بين جنباها في تاريخها كله ، من أجل الاحتفال بمرور أربعين سنة على قيامها . وفي البيانات الملقاة في تلك المناسبة أمام الجمعية العامة ، أكد كل رئيس دولة ، من جديد ، أن أعز أمانيه هي صون السلم العالمي ونمو التعاون الدولي لردع شياطين الحرب والحد من مجالات التوتر في العالم . وبعد ذلك بسنتين يحق لنا أن نتساءل عما اذا كان هذا الهدف قد تحقق ، وعما إذا كانت هناك أوجه للتحسن الملموس في الجهود الدولية الرامية إلى صون السلم والامن في العالم . ومن المؤسف أن الاجابة على هذا السؤال هي "لا" ، قطعاً . وحسبما يتبين من مناقشتنا هنا طوال الاسبوع الاربعة الماضية ، لم يحدث في الواقع أي تحسُّن في هذا الاتجاه . بل ان الجمعية العامة ركزت اهتمامها مرة أخرى ، في الاسبوع الاخيرة ، على الحالة المطروحة أمامنا ، وهي حالة محزنة بالغة الخطورة وتهدد السلم والامن .

ولقد بدأنا بالحالة في كمبوتشيا ، ثم تحركنا صوب افغانستان ، وأتبعناها بناميبيا وجنوب افريقيا ، واليوم يتناول النقاش قضية فلسطين . وغدا سيكون الشرق الاوسط . وهذه الحالات جمعاء خطيرة وتشكل تهديدا للسلم والامن العالميين .

وقضية فلسطين عمرها تقريبا من عمر الأمم المتحدة نفسها . لأن منظماتنا داومت على تناول هذه القضية بالنقاش وعلى طرح الحلول من أجلها ، ولقد قيل كل ما يمكن أن يقال ، وكل ما يمكن اشتراطه ، للتوصل إلى حل مقبول . ولقد اعتمدت القرارات منذ بعد أخرى منذ ذلك الوقت ، وحتى الآن لم تتحقق أية نتائج ملموسة . ان السلطات الصهيونية بفطرتها ، قد أصمّت آذانها عن النداءات الدولية الداعية إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية ، وهي ترد بالتحدي على قرارات الأمم المتحدة المتملة بتلك القضية .

ولسنة ١٩٨٧ أهمية خاصة في تاريخ المسألة الفلسطينية . ففي هذه السنة تمرّ ٧٠ سنة على صدور وعد بلغور في سنة ١٩١٧ ، وتمرّ ٤٠ سنة على صدور قرار الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٧ الذي وافق على تقسيم فلسطين إلى دولتين : دولة يهودية ودولة فلسطينية ،



وتمر ٢٠ سنة على حرب الخامس من حزيران/يونيه ١٩٦٧ التي أدت إلى احتلال اسرائيل لكل الارض الفلسطينية ، وأخيرا ، تمر خمس سنوات على ذكرى غزو اسرائيل للبنان وعلى مذابح صبرا وشاتيلا في عام ١٩٨٢ .

في سنة ١٩٤٧ ، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٨١ (د - ٢) الذي دعا إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين ، دولة يهودية ودولة عربية . وأنشئت دولة اسرائيل . ولكن من المؤسف أن دولة فلسطين لم تقم حتى الآن . ولو اختتمت الصهاينة القرار ١٨١ (د - ٢) المتعلق بحكومة فلسطين المقبلة ، لَحَلَّت المشكلة منذ أمد طويل .

غير أننا نعرف أن الصهاينة ليسوا أناسا محبين للسلم . ان العنف يجري في عروقهم . وهم يفضلون استخدام العنف على الدبلوماسية كأسلوب لفض المشاكل . وتاريخ انشاء دولة اسرائيل مكتوب بدماء العرب . وهذا التاريخ عبارة عن سلسلة من الاعمال الارهابية ، تبدأ بأنشطة عمالة هتيرن التي قتلت اللورد موين وزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٤ ، وأعقب ذلك اغتيال الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٨ ، والتسرب بالارهاب إلى دير ياسين في سنة ١٩٤٨ ، والغزو في سنة ١٩٦٧ ، ثم القيام دون مبرر في سنة ١٩٨٢ بغزو لبنان ، حيث تواصل القوات الاسرائيلية عدوانها مصفدة من مستوى العنف والارهاب ، مع إنزال خسائر بشرية ومادية فادحة بالفلسطينيين وغيرهم من العرب ، ناهيك عن فضيحة صبرا وشاتيلا المخزية . وهذا كله يثبت أن الاسرائيليين ليسوا شعبا محببًا للسلم .

ان للشعب الفلسطيني حقا مشروعيا في أن تكون له دولته في أرض أجداده ، ولا يمكن أن يسود السلم في الشرق الاوسط طالما لم تنسحب اسرائيل من الاراضي التي تحتلها بصورة غير شرعية منذ ١٩٦٧ وطالما ظلت لا تيسر انشاء دولة فلسطينية في فلسطين .

ولقد عانى الشعب الفلسطيني أهد المماناة . وانها لجريمة في حق البشرية أن نجعله يعاني أكثر من ذلك . فلا بد أن نجد حلا ، ولكي نفعل ذلك لابد أن نفهم جيدا سبب النزاع العربي الاسرائيلي ، الذي هو في جوهره قضية فلسطين . ولا يمكن تصور حل

لا يجتد تماما أمانى الشعب الفلسطيني المشروعة ، وما له من حق ، غير قابل للتصرف في العودة إلى دياره ، واستعادة ممتلكاته وتحقيق تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة . كذلك لا غنى عن تمكين منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، من الاشتراك على قدم المساواة مع سائر الأطراف في جميع الجهود والمناقشات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الأوسط . وقضية فلسطين هي قضية الكفاح من أجل حرية شعب يسعى إلى حماية نفسه من الفظائع التي انزلتها به دولة محتلة تسعى إلى إضفاء الشرعية على العدوان والارهاب الممارس من الدولة ضد شعب بأسره جريمتيه الوحيدة هي الكفاح من أجل استعادة حقوقه . ان هناك إغراباً متزايداً على الدوام عن القلق ازاء الحالة في الاراضي المحتلة الفلسطينية التي تتدهور باستمرار نتيجة للموقف السلبي الذي تتخذه اسرائيل التي تواصل مصادرة الاراضي المملوكة للعرب في الاراضي الفلسطينية المحتلة وسياستها المتمثلة في زيادة حجم المستوطنات وعددها ، على نحو يمثل انتهاكا لقرارات الامم المتحدة . وفي الوقت ذاته ، تمضي اسرائيل في سياستها الخاصة بتهويد الاراضي الفلسطينية المحتلة عن طريق إدماجها اقتصاديا واداريا في النظام القومي الاسرائيلي وتهيئة الظروف التي ترغم الشعب الفلسطيني على الهجرة إلى الخارج .

أجل، إن الحالة السائدة في فلسطين فضيحة ، وتتطلب أكثر من أي وقت مضى اهتمامنا الكامل والفوري . فمن غير المقبول على الإطلاق أن نتناقش حول هذه المسألة طوال هذه الفترة الطويلة ، ولا نخرج إلا بهذه النتائج الهزيلة . لا بد لنا أن نقوم بالعمل وفورا ، والجمعية العامة هي المكان الذي يمكن أن نطلع فيه بهذا العمل ونخطط له .

وفي هذا الصدد إننا مقتنعون بأن أنسب عمل يمكن القيام به ، هو العقْد الغوري لمؤتمر دولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة يشارك فيه على قدم المساواة كل الأطراف بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن .

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون أن أعرب عن امتنان وفد جزر القمر للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تحت رئاسة السفير السنغالي ماري ، والتي قدمت لنا تقريرا واضحا . ويأمل وفدنا أن تحظى النتائج والتوصيات التي خلصت إليها اللجنة بتأييد المجتمع الدولي بأسره .

السيد جايا (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تحملت الأمم المتحدة مسؤولية تجاه شعب فلسطين منذ عام ١٩٤٧ . ومع ذلك ، لاتزال قضية فلسطين مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة . ولا يمكن إلقاء اللوم عن عدم التوصل الى حل للمشكلة على هذه الهيئة . فبالرغم من الجهود التي بذلت خلال السنوات السابقة ، والقرارات العديدة التي اتخذتها هذه الجمعية ، فإنه مما يشعُرنا بخيبة الأمل أنه لم يحرز تقدم يذكر في اتجاه الحل .

لا أحد ينكر أن القضية الفلسطينية هي المشكلة الجوهرية للصراع في الشرق الأوسط . إن السبب الجذري للتوتر في المنطقة هو استيلاء إسرائيل على أراض عربية وفلسطينية عن طريق حروبها العدوانية التي شنتها منذ عام ١٩٦٧ . إننا نعتقد أن موقف إسرائيل المتمثل في متابعتها لسياسة العدوان والاحتلال والضم والاستيطان التي تمارسها في الأراضي العربية والفلسطينية يؤدي الى المزيد من تردي الحالة في المنطقة .

لا يدهش وفدي ، كما ذكر زميلي السفير الشهابي ، سفير المملكة العربية السعودية يوم أمس ، أن تعلن غولدا مائير ، رئيسة وزراء اسرائيل السابقة ، في مقابلة صحفية نشرت في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٦٩ في صحيفة "صندي تايمز" اللندنية انه "ليس هناك شيء اسمه فلسطينيون" . وحقيقة الامر ، انه ليس هناك من ينكر أن فلسطين كيان مستقل . وبرغم محاولة إنكار شرعية الوجود الفلسطيني ، وبرغم فظاعة القوة العسكرية الاسرائيلية التي سلطت مرارا ضد هذا الشعب ، فإن شعب فلسطين يرفض بملازمة أن يتخلى عن تراثه المشترك كشعب فلسطيني . والواقع أن الشعب الفلسطيني قد أثبت بدون أدنى شك أنه شعب ذو تاريخ ، وذو ثقافة ، وبالتالي من حقه أن يكون له وطنه الخاص به . إن اسرائيل لا يمكن أن تنكر هذا الحق الاساسي على الشعب الفلسطيني ، ولا يمكنها أن تنكر حقيقة وجود الشعب الفلسطيني .

إن سياسات اسرائيل في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة نواياها واضحة ألا وهي ضم هذه الاراضي . ويرمي عدد من الاجراءات القمعية التي تبرهن على إنكارها إنكارا كاملا حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف الى ارغام السكان الفلسطينيين على الهجرة من اراضيهم . وأمام الجمعية تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ، المؤرخ في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، وقد خلصت اللجنة الخاصة ، على أساس المعلومات والشواهد المعروضة عليها ، الى أنه :

"مازالت السياسة العامة لحكومة اسرائيل تتبع نفس الاتجاهات التي كانت تتبعها في الماضي . والمبدأ الرئيسي لتلك السياسة هو أن الاراضي التي تحتلها اسرائيل تشكل جزءا من دولة اسرائيل . وقد أدت هذه السياسة الى اجراءات شتى لإقامة المستوطنات ، ونزع الملكية ، ونقل المواطنين الاسرائيليين إلى الاراضي المحتلة ، وتشجيع السكان الفلسطينيين ، مباشرة أو بصورة غير مباشرة ، على مغادرة وطنهم (A/42/650 ، الفقرة ٢٠٦) وخلصت اللجنة أيضا الى أن :

"الحالة في الاراضي المحتلة تكشف عن زيادة في تدهور حقوق الانسان والحريات الاساسية للسكان المدنيين . ويستمر تجاهل الاحكام ذات الصلة بالموضوع من اتفاقية جنيف الرابعة . وقد أدى استمرار سياسة ضم الاراضي المحتلة التي تواجه بمقاومة عنيفة من قبل السكان المدنيين ، وتعاقب التوتر والقمع الذي يسببه تنفيذ تلك السياسة ، الى وضع متفجر من المؤكد على ما يبدو أن يستثير في المستقبل أحداثا أشد هولاً" . (A/42/650 ، الفقرة ٢١٦) وبتأثير من إصرار اسرائيل على العدوان على الشعب الفلسطيني واستمرارها فيه برزت الوطنية الفلسطينية أكثر قوة ، إن منظمة التحرير الفلسطينية ، التي تعترف بها بلادي وأغلبية الدول الاعضاء في الأمم المتحدة كحركة شرعية للتحرر الوطني ، لا بد أن يحسب حسابها .

وفي هذا السياق تعد اسرائيل مسؤولة عن استمرار الصراع في المنطقة . ذلك أن رفضها المتعمد الاعتراف بالممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، وهو منظمة التحرير الفلسطينية جعل الطريق أصعب أمام أي حل مقبول . فاسرائيل لم تتوقف عند هذا الحد ، بل إنها تصور منظمة التحرير الفلسطينية على أنها منظمة ارهابية وذلك برغم حقيقة أن المنظمة قد شجبت مرارا الاعمال الارهابية . ومع ذلك فمن السخريّة أن اسرائيل نفسها تحاول تخويف الشعب الفلسطيني بقصف المخيمات والمستوطنات الاسرائيلية وتدميرها ، الأمر الذي يؤدي الى خسائر في ارواح الابرياء من النساء والاطفال والمدنيين الذين يسكنون فيها . ومن الجلي أن هذه الاعمال لا مسوغ لها ، وهي أعمال عدوانية قد درجت الجمعية على إدانتها في قراراتها خلال السنوات الماضية .

فيما يتعلق بعقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط ، أيد وفدي هذه الفكرة النبيلة بالتصويت لصالح القرار ٤٣/٤١ دال . وفي الوقت الراهن ، أود أن أؤكد على أهمية مشاركة كل الاطراف المعنية بما في ذلك الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، منظمة التحرير الفلسطينية . لقد حدث تطور جديد مؤخرا . فقد اقترحت اسرائيل مؤتمر سلام دولي بشأن الشرق الأوسط لا يتضمن مشاركة رسمية لمنظمة التحرير

الفلستينية . وهنا أود أن أعلن أن من رأي وفدي أن منظمة التحرير الفلستينية ،  
الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلستيني لابد أن يسمح لها بأن تشارك مشاركة كاملة في  
أي مؤتمر من هذه المؤتمرات على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى سعياً وراء حل عادل  
ودائم .

وينبغي لهذه المنظمة أن تبقى على تمهيمها . وعلى الرغم من القوة العسكرية لإسرائيل ، يتعين علينا أن نواصل مطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية استنادا إلى مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة . ولا بد من استعادة حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في العودة إلى وطنه ، وينبغي ألا يمنع الشعب الفلسطيني من الاضطلاع بدور رئيسي في تقرير مستقبله من خلال ممثله الشرعي والوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد ماكسيموف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : إن صرح السلم ، لاسيما في هذا العصر النووي ، لا يمكن أن يستمر لو بقي أي جزء منه خارج نظام للأمن . لذلك يدعو بلدي بقوة إلى حسم حالات الصراع وتسوية الصراعات الإقليمية بالوسائل السياسية . وينطبق هذا تماما على الشرق الأوسط ، الذي أصبح ساحة للانتفاضات السياسية والعسكرية التي لا تنتهي والمحفوفة بالمخاطر على السلم والأمن الدوليين . إن اندلاع ستة حروب في فترة تقل عن أربعة عقود ، ووجود حالة تتسم بالتناقضات الداخلية والمستمرة ، قد أعطيا للشرق الأوسط سمعة لا يحسد عليها باعتباره على رأس بؤر التوتر الأكثر تفجرا والأطول مدى في العالم الحديث .

وقد أكد الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ميخائيل سيرغيفيتش غورباتشوف في مقاله المعنون "الواقع وضمانات الأمن العالمي" على "أن العالم لا يمكن أن يعتبر آمنا لو وُطئت فيه حقوق الإنسان بالاقدام" وتمسّدق هذه الكلمات بوجه خاص على المسألة التي نناقشها ، حيث أننا نتحدث عن الحقوق غير القابلة للتصرف التي وطئت بالاقدام لشعب بأكمله ، حرم من وطنه ودولته وأجبر على أن يعيش مشردا في أراضٍ أجنبية أو يعاني من أعمال القمع التي تمارسها سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي .

لذلك فإنه ليس من قبيل الصدق أن الجمعية العامة عادت مرارا وتكرارا إلى النظر في القضية الفلسطينية . ومن الطبيعي علاوة على ذلك أنه ينبغي لنا أن نأخذ بعين الاعتبار الحقيقة التي لا جدال فيها وهي أن مسألة أعمال الحقوق الوطنية

المشروعة لشعب فلسطين العربي تعد من المسائل الأساسية للتسوية الشاملة لازمة الشرق الأوسط . وينبغي ألا ننسى أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة عن مصير الشعب الفلسطيني وعن إحلال سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط .

لقد انقضت أربعون عاما منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د - ٢) الذي وضع نهاية للانتداب البريطاني على فلسطين ، وتضمن قرارا بإنشاء دولتين مستقلتين ، دولة عربية ودولة يهودية . وقد نفذ ذلك القرار بالنسبة لشعب واحد فقط . ولا بد من بذل كل ما يمكن لتنفيذ ذلك القرار بالنسبة لشعب فلسطين العربي أيضا .

ولا بد لنا من أن نقول إن الأمم المتحدة قد فعلت الكثير في تحضير الأساس الدولي القانوني والسياسي والانساني اللازم لتسوية مشكلة الشرق الأوسط . وفي قرارات الجمعية العامة ، بما في ذلك القرارات المتخذة في الدورة الحادية والأربعين ، تأكيد على ضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في العودة ، وحقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة . وتطالب هذه القرارات أيضا بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، فضلا عن تأكيدها على ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في كل الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط .

ومع ذلك ، فإنه لم يحدث تحرك عملي صوب حل هذه المشكلة . فاسرائيل تواصل تنفيذ سياسة استعمارية جشعة فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة . وهي تعتمدي على السلامة الإقليمية والسيادة للدول العربية المجاورة ، بل وغير المجاورة أيضا ، وتعارض عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط .

إن المنشورات والصحف اليومية في كل أرجاء العالم وكذلك نشرات وكالات الأنباء والوثائق الرسمية للأمم المتحدة تتضمن مواد كافية لكشف السياسة الاجرامية التي تمارسها الدوائر الحاكمة في اسرائيل فيما يتعلق بشعب فلسطين العربي . فهذه



الدوائر تواصل ممارسة أعمال الارهاب والقمع القاسية والانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان الاماسية وعمليات الطرد الجماعي للسكان العرب الاصليين من اراضيهم الاصلية . ووفقا للبيانات المقدمة الينا من وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، هناك الآن أكثر من ٢,١ مليون فلسطيني مشردين في بلدان حتى . ويؤكد تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ان السياسات والممارسات التي تقوم بها اسرائيل لاتزال "تشكل عقبات في طريق الجهود الرامية إلى حل شامل وعادل ودائم ، وتفاقم التوتر والنزاع في المنطقة ، معرضة السلم والامن الدوليين لمزيد من الخطر" . (A/42/35 ، الفقرة ٥)

ومما لا شك فيه أن نصيبا كبيرا من المسؤولية عن هذا الوضع تتحمله شريكها الكبرى في التحالف الاستراتيجي ، التي أدت مساعدتها الشاملة في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية إلى تشجيع اسرائيل على تنفيذ سياستها العدوانية والتوسع في المنطقة . واليوم أصبح من الواضح تماما أن الاعتماد على القوة العسكرية لتسوية الصراعات يعتبر أمرا مرفوضا تماما . كما أن الحاجة إلى البحث البناء للتوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية أصبحت أمرا مسلما به اليوم حتى من جانب تلك الدول والقادة السياسيين للبلدان الغربية الذين كانوا إلى عهد قريب يشعرون بأن هذه المشكلة لم تكن لها أهمية كبيرة في الصفة العامة للمسائل المتصلة بتسوية أزمة الشرق الاوسط ، وقصروها على مجرد مشكلة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين . وفشلت كل المحاولات التي بذلها معارضو القضية الفلسطينية لايجاد بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية ليمثل الفلسطينيين ويوافق على الدخول في مفاوضات بشأن مصير الفلسطينيين في إطار صيغة كامب ديفيد لتسوية مشكلة الشرق الاوسط ، محاولة تلو أخرى . كما أن عدوان اسرائيل على لبنان لم يؤدي إلى تحرك سياسي يرضيها . فقد استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية أن تحافظ على مركزها باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين العربي .

ويؤكد وفد بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية مرة أخرى تضامنه مع النضال العادل للشعب الفلسطيني من أجل استعادة حريته واستقلاله بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . ونحن نشيد بنتائج الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ، التي دلت على تسميم الفلسطينيين على التصرف في اتحاد وحيوية من أجل ضمان حقوقهم الوطنية القانونية . وقد وضعت تلك الدورة أيضا شروطا أساسية حقيقية لتعزيز دور حركة المقاومة الفلسطينية كعامل مستقل وفعال في شؤون الشرق الأوسط .

ومن الواضح أن استمرار الصراع أو محاولة فرض تسوية من خلال صفقات منفصلة ، هي مسألة تتعارض مع المصالح المفهومة فهما صحيحا لكل الاطراف ، بما في ذلك شعب اسرائيل ، على المدى القصير ، وال المدى الطويل بشكل خاص . فاحتلال اسرائيل المطول للأراضي العربية لم يجعل العالم ينسى المشكلة الفلسطينية والحق المشروع لشعب فلسطين العربي في تقرير المصير . وفي رأينا أن أماننا الآن امكانية موضوعية لوقف التطورات الخطرة في الشرق الأوسط . وأهم شيء ينبغي أن نفعله في ظل الظروف الحالية هو أن نبدأ تحركا عمليا صوب تسوية شاملة ينبغي أن تنص على انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الأراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، وتطالب بأن يمارس شعب فلسطين العربي حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة الخاصة به . ولا بد أيضا من النص على ضمان حق كل الدول في هذه المنطقة في وجود مستقل وآمن وفي تحقيق التنمية .

والطريق الرئيسية لتحقيق ذلك ، كما اقترح الاتحاد السوفياتي ، هو عقد مؤتمر دولي مطلق المصاحبات تحت إشراف الأمم المتحدة ، تشارك فيه على قدم المساواة كل الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وفي هذا المؤتمر ، ينبغي أن يشارك الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن أيضا .

في العام الماضي ، اتخذت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة القرار ٤٣/٤١ بقاء الذي يؤيد عقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الاوسط وتشكيل لجنة تحضيرية يشترك فيها الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن . إن المشتركين في مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز الذي عقد في هراري والمشاركين في اجتماع منظمة المؤتمر الاسلامي الذي عقد في الكويت ، أيدوا بالاجماع عقد هذا المؤتمر . وأوضحت المشاورات التي جرت في العام الماضي بين الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن أنه ، على عكس ما حدث في السنوات السابقة ، ليس هناك أي عضو في المجلس يعارض من ناحية المبدأ عقد هذا المؤتمر .

في الآونة الأخيرة ، حيد المشتركون أيضا في اجتماع رؤساء الدول والحكومات العربية في عمان عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط . إن انتهاج سياسة عربية موحدة في هذا الشأن سوف يعزز بغير شك من مواقف الذين يحبذون التوصل إلى تسوية عادلة شاملة في الشرق الاوسط عن طريق عقد هذا المؤتمر . إن اتخاذ موقف عربي موحد حول هذه المسألة يوضح بصفة خاصة الموقف غير البناء لتلك القوى ، ولاسيما اسرائيل ، التي تواصل عرقلة الجهود الدولية الرامية إلى عقد هذا المؤتمر .

ويرى وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية انه من الضروري الآن الشروع في التحضير بعناية لهذا المؤتمر لكي نضمن أن يكون مشمرا . ويمكن أن يكون للعمل التحضيري قبل عقد هذا المؤتمر دور مفيد . ونحن مقتنعون أن على الجمعية العامة أن تهذب في دورتها الحالية جهودا جماعية جدية بغية التوصل إلى حل حقيقي للحالة في الشرق الاوسط ، وبغية ضمان الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني ، الأمر الذي يمكن أن يشكل اسهاما ملموسا في اقامة نظام شامل للسلام والأمن الدوليين .

السيد فالديراما (الغلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الخامس من شهر تموز/يوليه هذا العام ، نشر مقال عن قضية فلسطين في مجلة "نيويورك تايمز" يستحق تماما أن يكون بياننا يطرح على الجمعية العامة ، بل يستحق بجدارة أن تلاحظه هذه الجمعية . والمقال المعنون "جاري ، عدوي ... تقرير من اسرائيل" ، يمثل مقالا يبعث على التفكير كتبه توماس فريدمان ، رئيس مكتب "تايمز" في القدس .

والسيد فريدمان يسمي النزاع الفلسطيني الاسرائيلي حرب الفسق . وهو يتحدث عن الحياة في مجتمعين محليين هما المجتمع الفلسطيني والمجتمع الاسرائيلي في الاراضي المحتلة اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة التي لا تتمتع بنعمة السلام . حياة تمر في خوف وشك مستمرين وكراهية متزايدة بين الدولة القائمة بالاحتلال والشعب الخاضع للاحتلال .

إنها قصة "مجتمعين محليين متساويين في الشرعية يتحاربان من أجل نفس الوطن" . لذلك ، لا يدهشنا أن يكون المجتمعان جارين وعدوين في الوقت ذاته . فهناك المحفي الفلسطيني من سكان الضفة الغربية و "كابوسه" هو أن ينفجر إطار سيارته على طريق حيفا/تل أبيب السريع ويتعرض للتفتيش للتعرف على هويته على أيدي الشرطة الاسرائيلية . وينتهي كابوسه عندما تتخطى سيارته المرتفع المؤدي إلى الجانب العربي من القدس . وهناك الاستاذ الاسرائيلي الذي رقص وهو صبي في شوارع القدس يوم إعلان الاستقلال ، ولكنه يضطر الآن أن يحرم ابنه من التعبير عن نفس الفرحة الغامرة . الشوارع لم تتغير ، لكن الشك هناك الآن . وأصبحت حوادث القتل وانفجارات القنابل والعمليات الانتقامية الآن جزءا من الحياة اليومية

إن الحياة في هذين المجتمعين المحليين تتلخص أفضل تلخيص في صورة فوتوغرافية ليهودي يمسك ابنه بيد واحدة وسلاحه الناري في يده الاخرى ولعربي ، يمر كل منهما بجوار الآخر في شوارع الخليل المشحونة بالتوتر دون أن ينظر أي منهما إلى الآخر ، بينما يملا الشك العميق قلب كل منهما .

هذه هي مأساة القضية الفلسطينية ، فلا الدولة القائمة بالاحتلال ولا الشعب الخاضع للاحتلال ، على أقل تقدير ، يشعران بالسلام . والواقع ، كما يقول السيد

فريدمان ، إن السنوات العشرين الماضية من الاحتلال الاسرائيلي "لم تكن غير يوم مابع في حرب الايام الستة" ، وأصارع لأضيف أن كل يوم مابع يزداد توترا وتزداد وطأته بصورة لا يمكن أن يطبقها ضحايا هذه الحرب .

ومما ينطوي على المأساة أن يختتم السيد فريدمان مقاله قائلا : "إن شمة خطر هو أنه عندما يتنبه الطرفان كلاهما ويوافق كل طرف على الاعتراف بالطرف الآخر تكون الفرصة قد فاتت ... عند نقطة معينة لن يكون نزاع في طريقه إلى الحل ، بل أسلوب حياة - أو بالأحرى ، أسلوب موت" .

ولا داعي "لأن تفوت الفرصة" ولأن يكون هناك "أسلوب موت" . من الممكن أن نتفادى الخطر . ولم تضع الفرصة لاتخاذ أول خطوة على طريق السلام . إن الغلبين مقتنعة بأن الوقت قد حان لأن يقبل الطرفان في النزاع العربي الاسرائيلي حقيقة أنه يتعين على كل طرف أن يعترف بحقوق الطرف الآخر وأن يدرك شواغله . إن تملب المواقف ، التي ينكر فيها حقوق طرف لحساب الطرف الآخر ، لا يؤدي إلا إلى أن يصرف الطرفين عن الطريق الصعب المؤدي إلى السلم . بعد أربعين عاما من الصراع ، يتوق كل فرد من غير ريب إلى الطرق السلمية ؛ وقد مل الجميع بكل تأكيد من عاقبة الموت .

لذلك ترى الغلبين أنه لا يمكن التوصل إلى التسوية الشاملة والعادلة والدائمة للنزاع العربي الاسرائيلي إلا على أساس المبادئ الاساسية التالية : انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس الشريف ؛ والاعتراف بالحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة في فلسطين ؛ واشتراك الشعب الفلسطيني في عملية السلم ، عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد ؛ والاعتراف بحق كل الدول في المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في أن تعيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها ، بمنأى عن استعمال القوة أو التهديد باستخدامها ، وذلك وفقا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) .

تلك هي المبادئ التي يجب احترامها ، اذا ما أريد إنجاز تسوية للنزاع العربي الاسرائيلي عن طريق التفاوض . وهي مبادئ تدعو إلى تقارب الآراء وإيجاد الثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية ، واحترام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب ، والإعلان العالمي لحقوق الانسان .

ان الصورة ليست قاتمة تماما . ومن الأمور التي تشجعنا التقرير الذي أعده الأمين العام والذي يقول فيه :

"... أجد مشجعا لي في ازدياد اهتمام المجتمع الدولي بفكرة عقد مؤتمر بإشراف الأمم المتحدة على أساس يكون مقبولا للجميع" .

و

"... وأجد مشجعا لي كذلك في دلائل وجود مرونة أكبر إزاء هذه المسألة بين الأطراف..." (A/42/277 ، الفقرة ٦)

ويرد أحدث تأكيد من اجتماع القمة لقادة الدول العربية في الاردن الذي أعرب عن تأييده للفكرة . ونشني على الأمين العام للجهود التي بذلها ولتصميمه ، على الرغم من "وجود اختلافات عميقة جدا" بين الأطراف المعنية .

ونشني أيضا على اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ورئيسها السيد ماسامبا ساري ممثل السنغال ، للجهود المتواصلة المبذولة لزيادة الوعي لدى المجتمع الدولي بشأن قضية فلسطين وتفهمها .

وإلى أن يجيء اليوم الذي يتحقق فيه استقلال دولة فلسطين وسيادتها ، يجب ان يبذل المجتمع الدولي كل الجهود لتخفيف المعاناة الحزينة للجزء الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين . ويجب مساعدة اللاجئين بكل الطرق الممكنة عن طريق الوكالات المتعددة الأطراف مثل ؛ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) ، وعلى أساس شائئ . قد أبلغ المفوض السامي العام للاونروا الجمعية العامة بشأن البرامج التعليمية الناجحة التابعة للوكالة ، والأنشطة الأخرى التي تضطلع بها لصالح اللاجئين الفلسطينيين . وقد أدت الاونروا عملا يستحق الثناء من

حيث إعداد الاجيال الحديثة من الفلسطينيين للحياة في عالم يسوده العلم والامتنان ،  
ومن ثم تستحق الاونروا تأييدا متواملا من قبل المجتمع الدولي .

ويود وفدي ان يعرب عن أمله في ان تتقارب آراء جميع الاطراف المعنية في  
النزاع العربي الاسرائيلي ، عن طريق المساعي الحميدة للأمين العام ، مما يمكنها من  
التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين وما يليها من سلم واستقرار في  
تلك المنطقة التي كانت في يوم من الايام مهدا للحضارة الانسانية .

السيد ساشيا (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم تتمكن

الامم المتحدة من الاضطلاع بمسؤوليتها تجاه الشعب الفلسطيني ، وهي مسؤولية كلفت بها  
الامم المتحدة في عام ١٩٤٧ عندما تحدد مركز فلسطين بوصفها إقليما مشمولا بنظام  
انتداب عصبة الامم المتحدة ، بمقتضى الشروط الواردة في احكام عهدها . ان عدم  
وفائنا بالتزامنا تجاه فلسطين يؤشر على نحو جسيم في الشعب الفلسطيني ، وفي  
المجتمع الدولي . فقد تعرض الفلسطينيون ، لمدة ٤٠ سنة ، لمعاناة انسانية لم يسبق  
لها مثيل . فحرموا من حق أساسي ، وهو الحق في الحياة في وطن مستقل . ولقد عاش  
الشرق الاوسط ، وهو منطقة حيوية ، في حالة انعدام فيها الأمن . وواجه المجتمع الدولي  
تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين . ويستمر العنف والنزاع ، وتستمر احتمالات  
اتساع نطاق هذا النزاع ، مما قد يؤشر على العالم أجمع ، بل أشر في الواقع على  
العالم .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن استمرار هذا النزاع لا يعزى إلى نقص المناقشة أو  
الحوار أو المفاوضات أو الجهود المبذولة لتسوية هذه الحالة . فلم تخضع أية مسألة  
للبحث والتدقيق من جانب الهيئة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية والهيئات  
الإقليمية ، والدول على نحو منفرد ، مثلما خضعت القضية الفلسطينية . وأعد ،  
واقترح ، وعرض عدد لا يحصى من القرارات والاعلانات والتوصيات وغيرها من الطرائق  
الدبلوماسية .

وتتمثل حقيقة الامر في أن هذه المسألة تستمر لأن المظالم البشعة التي يتعرض  
لها الفلسطينيون ، وهو من الشعوب القديمة والتاريخية ، نتيجة للدعم الذي تقدمه

بعض الدول لتلبية المطامع الصهيونية ، أولا عن طريق انشاء دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨ ، ثم احتلال بقية الاراضي الفلسطينية منذ ٢٠ سنة .  
لقد امتولت اسرائيل على فلسطين واحتلت اراضي أخرى في الشرق الاوسط ، طوال ال ٢٠ سنة الماضية ، متحدية قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة . وقد ارتكبت اسرائيل ذلك دون ان تتعرض للعقوبة ، وارتكبته بمنتهى العجرفة وتجاهلت المماناة التي سببتها للرأي العام الدولي ، لانها تؤمن بمبدأ "الحق للقوي" ، عندما تقوم بتنفيذ سياساتها التوسعية البشعة . ولقد نجح الصهاينة في حملتهم الارهابية ، لانهم يلقون الدعم من دولة عظمى هي الولايات المتحدة .

ان آخر تقرير للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، التي يرأسها السفير ساري ممثل السنغال ، الذي يحترمه الجميع بالغ الاحترام ، والذي تستحق جهوده المتواصلة والمضنية منا الاحترام ، معروض علينا الان . وتفخر ماليزيا بأنها عضو في هذه اللجنة . ولقد بذلت اللجنة جهدا كبيرا للاطلاع بولايتها . واستجاب الرئيس ، بنشاط ، للأعمال المستمرة التي ترتكبها اسرائيل والتي تضر بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، في سياق مواصلتها للاحتلال وضم الاراضي الفلسطينية والعربية على نحو تدريجي ، الامر الذي "نتج عنه تصاعد مستمر للصراع ، والتوتر والعنف في المنطقة .

(A/42/35 ، الفقرة ١٩)

وقد اكدت المعلومات التي لا تقبل الشك المتاحة للجنة ان الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة آخذة في التدهور ، وبينت ان اسرائيل تواصل انتهاك اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في زمن الحرب وقرارات الامم المتحدة ، وذلك بقيامها بمصادرة الاراضي المملوكة للعرب في الاراضي الفلسطينية المحتلة وبتوسيع مستوطناتها . ويتركز اهتمام اللجنة على سياسة "القبضة الحديدية" التي تنتهجها اسرائيل والتي ترمي إلى القضاء على من يعارض احتلالها للأراضي ومن يؤيد منظمة التحرير الفلسطينية . وتتصدى القوات المسلحة للمظاهرات والاحتجاجات ،



على نحو متكرر ، مما يسفر عن ارتكاب أعمال وحشية وتعرض المدنيين العزل للقتل ، بما في ذلك الاطفال . ويجري اللجوء إلى الاعتقال وتحديد حرية الحركة والترحيل للمتصدي للعناصر النشطة في المعارضة . وتفيد تقارير عديدة بأن المساجين الفلسطينيين يتعرضون للتعذيب والضرب والمعاملة السيئة من قبل قوات الامن الاسرائيلية . ومما يزيد أوجه التوتر قيام السلطات الاسرائيلية بتنفيذ اجراءات قمعية ، كفض العقوبات الجماعية وغيرها من التدابير ، ضد المكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، ومما يزيد الامر تعقيدا أعمال العنف الناجمة عن النزعة الانتقامية لدى المستوطنين .

ان الظروف التي يعيش فيها الشعب الفلسطيني تردت ، على نحو أكثر خطورة ، نتيجة للسياسات والاجراءات الاسرائيلية التي تستهدف تعزيز سيطرتها على الاراضي المحتلة . وتجري بمفعة مستمرة وفعالة إعاقة الفلسطينيين عن تنمية مواردهم لإجبارهم على الاعتماد على نحو متزايد على السلطات الاسرائيلية . وقد تردت الظروف المحيطة وظروف العمل والتعليم ترديا كبيرا .

وقد اضطر رئيس اللجنة ، إلى الإعراب مرارا وتكرارا عن شديد قلق اللجنة إزاء استمرار القتال الضارب في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وحولها ، في بيروت وبالقرب من صور وميدا مما حال دون تمكن وكالة الأمم المتحدة لقوة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) من تزويد المخيمات بالامدادات . وفي ٧ ايار/مايو ١٩٨٧ ، استرعى رئيس اللجنة الانتباه ، على وجه الاستعجال إلى الغارات الجوية التي شنتها الطائرات الاسرائيلية على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بالقرب من ميدا وأمفرت عن ٢٢ قتيلًا و ٦٥ جريحًا . وكانت النظرة إلى هذا الاعتداء على أنه جزء لا يتجزأ من الأعمال الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ، وتعميد للانشطة العسكرية في الجنوب اللبناني من شأنه أن يزيد من اشتعال حالة متفجرة بالفعل .

وقد شهدنا استفزازات أخرى كثيرة من جانب اسرائيل ، تمثلت في انتهاك حقوق الانمان واستخدام القوة المسلحة ضد المدنيين والاعتقالات والطرده وإغلاق الجامعات وشن الغارات على مخيمات اللاجئين مما يفر عن مقتل واصابة الكثيرين منهم النساء والاطفال .

ان التجاوزات الاسرائيلية اللانسانية ضد الشعب الفلسطيني تماثل تلك التي يرتكبها نظام بريتوريا العنصري ضد الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا ، إذ ان باعق الاثنين هو إخماد المعارضة وبسط السيطرة عن طريق الارهاب . ومما يزيد من تأكيد صفة التماثل بين سياسات اسرائيل وعنصريي جنوب افريقيا ، التعاون القائم بينهما في الميادين الاقتصادية والعسكرية والنووية .

ويهيب وفد بلادي بكل الدول الاعضاء ان تمنح كامل تأييدها للتوصيات الشاملة المادرة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وفيما يلي العناصر الرئيسية في هذه التوصيات .

اولا ، ان الترددي الخطير في حالة الفلسطينيين أدى إلى تزايد القلق من ان يتصاعد التوتر والعنف مع ما يستتبعه ذلك من عواقب وخيمة على المنطقة . ومن ثم ، يقتضي الامر بذل جهود جماعية مجددة ومكثفة للتوصل إلى حل شامل ودائم وعادل على اساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وبخاصة القرارين ٥٨/٢٨ جيم و ٤٢/٤١ دال .

ثانيا ، تدعو الحاجة إلى قيام مجلس الأمن باتخاذ اجراءات إيجابية عاجلة  
تبعاً للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الأول وتلك التي اعتمدها المؤتمر الدولي  
المعني بقضية فلسطين المعقود في جنيف عام ١٩٨٢ وهي التوصيات التي صادقت عليها هذه  
الجمعية مرارا وتكرارا .

ثالثا ، ان مؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الاوسط هو اضمن اقتراح ويحظى  
بالقبول على نطاق واسع ومن شأن عقده ان يشكل إسهاما كبيرا من جانب الامم المتحدة  
في السعي إلى بلوغ حل حسيما هو وارد في القرارين ٥٨/٢٨ جيم و ٤٢/٤١ دال .

ونحن نقدر الامين العام تقديرا عظيما لالتزامه بعقد المؤتمر ولما يبذله من  
جهود معيا إلى تلك الغاية . ونلاحظ باهتمام ما قاله في تقريره المؤرخ في ٧ أيار/  
مايو من أن :

"جميع أعضاء مجلس الأمن يستشعرون القلق إزاء مشكلة الشرق الاوسط ،  
وأعربوا جميعا عن تأييدهم لمواصلة الامين العام جهوده من أجل تحقيق سلم  
عادل ودائم في الشرق الاوسط . وإلى جانب ذلك ، وبخلاف المعهود في السنوات  
الاخيرة ، لم يعارض أي من أعضاء المجلس من حيث المبدأ فكرة عقد مؤتمر دولي  
بإشراف الامم المتحدة" . (A/42/277 ، الفقرة ٣)

ووفقا لما جاء في التقرير ، مازالت هناك خلافات كبيرة حول شكل المؤتمر  
ومضمونه ، والقضايا الإجرائية ، والاقتراح الداعي إلى إنشاء لجنة تحضيرية رسمية .  
ويلاحظ الامين العام :

"عدم وجود اتفاق كاف في الوقت الحاضر يسمح بعقد المؤتمر الدولي  
كما دعا اليه القرار ٤٢/٤١ دال" ، (الفقرة ٦)

إلا أننا نجد مشجعا في تميم الامين العام على مواصلة جهوده بالرغم من  
الصعوبات\* .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مؤمن (جزر القمر) .

يدعو وفد بلادي كل الدول الاعضاء ، وبخاصة تلك التي لاتزال لديها تحفظات ، إلى تأييد جهود الأمين العام الرامية إلى عقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الأوسط . وعلى الاعضاء الدائمين في مجلس الامن واجب ومسؤولية خاصة في هذا الصدد يقتضيان منهما حل القضية الفلسطينية التي هي لب المشكلة وتعزيز السلم في الشرق الأوسط .

ونحن نحث الولايات المتحدة بوجه خاص ، على الاعتراف بوقوع ظلم شديد على الشعب الفلسطيني ، ظلم تتحمل نصيبها من المسؤولية عنه بسبب دعمها المتبني لاسرائيل . وإننا نهيب بالولايات المتحدة ألا تتشبث بالنهج الجزئية أو التفتيتية وان تمنح كامل تأييدها للنهج الشامل المتمثل في المؤتمر الدولي . وأنه من الأمور الأساسية أن تقر الولايات المتحدة بأن الفلسطينيين ، وتمثلهم منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلهم الشرعي والوحيد ، يجب أن يشاركوا على قدم المساواة مع كل الاطراف المعنية في عملية السعي إلى تسوية عملية لقضية الشرق الأوسط .

ليس هناك وقت للاعب الدبلوماسية أو محاولات الدفاع عما قد يبدو ، خطأ ، انه مصلحة يمكن تبريرها . فالتمادي في المماطلة يهدد بإضافة المزيد من التعقيدات إلى حالة معقدة بالفعل . وثمة خطر حقيقي فيما تشير اسرائيل من مشكلة كبرى بضمها الأراضي المحتلة عن طريق توطين اليهود فيها بأعداد كبيرة . وقد أدت أعمالها المناهضة للفلسطينيين وإلى زيادة حدة التوترات وخلقت دائرة عنف قد يصبح من المستحيل عكس مسارها .

لا ، ان الوقت ترف لم يعد متاحا لنا . فالأبرياء الذين عانوا ويعانون باتوا أكثر مما ينبغي . والكلفة الانسانية التي يتحملها المجتمع الدولي صارت أفدح مما يجب . ولا يوجد إلا سبيل واحد هو المؤتمر الدولي المعني بالشرق الأوسط الذي من أجله جرت منذ فترة طويلة استعدادات واسعة النطاق . فالكثيرون منا الذين عايشوا آلام الشعب الفلسطيني يلتمسون في المؤتمر الدولي الدواء الممكن لتلك الآلام . انه يوفسر أملا حقيقيا في أن تفي الدول الاعضاء بمسؤوليتها حيال شعب فلسطين . وإننا نطلب إلى أولئك المترددين ان يفتشوا في ضمائرهم وأن يسألوا أنفسهم عن السبب في إجماعهم عن

إنهاء المأساة التي ما كان ينبغي أن يسمح لها بأن تحل بالشعب الفلسطيني والتي يجب علينا جميعا أن نتحمل في نهاية المطاف المسؤولية عنها .

السيد عباس (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود في مستهل كلمتي ، أن أحيي لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريرها الشامل (A/42/35) . فقد اضطلعت اللجنة منذ إنشائها عام ١٩٧٥ بكثير من الأعمال المفيدة وفقا لولايتها . وأبقت الحالة فيما يتعلق بقضية فلسطين قيد الاستعراض وذلك عن طريق تنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية في هذا الصدد . ونود أيضا أن نهنئ رئيسها ، ممثل السنغال الدائم على جهوده الدؤوبة الرامية إلى السعي لإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية التي هي لب مشكلة الشرق الاوسط .

وقد مرت الآن أربعون سنة منذ اعتمدت الجمعية العامة قرارها ١٨١ (د - ٢) بشأن تقسيم فلسطين وهو القرار الذي حدد ، من حيث المبدأ ، أساليب ، إقامة دولتين مستقلتين ، اسرائيل وفلسطين ، وقد ظهرت دولة اسرائيل إلى الوجود ، لكن لم يحدث ذلك بالنسبة لدولة فلسطين . وقد اضطر الآلاف من الفلسطينيين بسبب طردهم من ديارهم ، إلى النزوح إلى البلدان العربية المجاورة وإلى أماكن أخرى كالضفة الغربية وقطاع غزة . ومنذ ذلك الحين ، وحالة الفلسطينيين في تدهور مطرد نتيجة إنكار اسرائيل لحقوقهم غير القابلة للتصرف في الاستقلال وتقرير المصير .

وقد أدى الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية خلال عام ١٩٦٧ ورفض اسرائيل حتى يومنا هذا الانسحاب إلى المزيد من التردي في حالة كانت متردية أصلا . كما ان رفض اسرائيل المستمر الانسحاب من الأراضي العربية والفلسطينية بالمخالفة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ، يؤكد إزدراءها التام لمنظمتنا . ومما يبعث على الأسف ان اسرائيل تلقت التأييد في ذلك من أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . ونحن نأسف لهذا التواطؤ ونأمل ان تتغلب الحكمة وبعد النظر ، فبدون حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية لن يمكن إحلال السلم في الشرق الاوسط .

ومع ذلك ، وبدلاً من السعي إلى إيجاد هذا الحل ، تستمر إسرائيل في قهر الفلسطينيين بأكثر الطرق لا إنسانية التي يمكن للمرء أن يتصورها . ومن ثم فإننا نشجب المضايقات والاعتقالات وحملات الترحيل التي يتعرض لها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة التي أقيمت فيها المستوطنات الإسرائيلية . ونحن نعتبر أن تغيير الطابع الجغرافي والديموغرافي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى يشكل مصدراً أساسياً للتوتر في المنطقة . إن الشعب الفلسطيني الذي عانى من أبشع أشكال المعاملة اللاإنسانية لأجيال عديدة لا يحتاج إلى مزيد من الإهانة والمعاناة . وندعو إسرائيل لمملحتها الخاصة أن تفتح صفحة جديدة يمكن أن تكفل وجودها المستمر داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً ، وذلك عن طريق الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومنحه هذه الحقوق .

ويرغب وفد بلدي في أن يؤكد مرة أخرى أن الحل العادل والدائم لمشكلة الشرق الأوسط ككل لا يمكن التوصل إليه إلا إذا تحلت أطراف النزاع بالإرادة السياسية اللازمة . ونؤمن إيماناً راسخاً أن الحل السلمي الوحيد للقضية الفلسطينية لا يتحقق سوى من خلال التسوية التفاوضية بين جميع الأطراف المعنية . وفي هذا الصدد ، تؤيد تنزانيا تأييداً كاملاً عقد مؤتمر السلم الدولي تحت إشراف الأمم المتحدة بغية التوصل إلى سلام دائم في فلسطين وفي الشرق الأوسط ككل . وحتى يكفل المؤتمر بالنجاح ، نحث جميع أطراف النزاع أن تشارك في التحضير لهذا المؤتمر ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وينبغي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، ولاسيما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، أن يشتركوا في المؤتمر لضمان تنفيذ ما يتفق عليه . ويحدونا أمل صادق في أن تزال كل العقبات التي تقف في طريق عقد هذا المؤتمر في وقت قريب .

لقد اعتمد المؤتمر الدولي المعني بالقضية الفلسطينية الذي عقد في عام ١٩٨٣ إعلان جنيف الخاص بفلسطين وبرنامج العمل الخاص لأعمال الحقوق الفلسطينية . ويتضمن هذا الإعلان المسائل الأساسية التي ينبغي أن يعالجها المؤتمر المقترح بشأن الشرق

الأوسط . ويأمل وفد بلدي بإخلاص ان تستفيد جميع لاطراف النزاع من هذا الإعلان من أجل إجراء حوار بناء خلال المؤتمر .

ويؤسفنا في هذا الصدد رفض اسرائيل قبول مبدأ عقد المؤتمر . ونحن نعتبر ان هذا الموقف يشكل عقبة أمام التسيوية التفاوضية لمشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية . ومن سوء الطالع ان رفض اسرائيل يلقي الدعم من عضو دائم في مجلس الأمن ، مما يؤدي الى تعقيد المشكلة . ومع ذلك فإننا نحث اسرائيل وأكبر مؤيديها ان يعيدا النظر في موقفهما السلبي من عقد المؤتمر ، إذ ان البديل عن الحوار واستمرار العنف في الشرق الأوسط . ولا يمكن ان يتوقع من الشعب الفلسطيني المقهور ان يقبل باستمرار الظلم الذي يمارس ضده أو من الدول العربية ان تقبل احتلال اسرائيل لأراضيها احتلالا دائما .

ان الحالة في فلسطين تتفاقم بشكل متزايد نتيجة للاعتداءات المستمرة التي تقتربها اسرائيل ضد لبنان . ونتيجة لذلك ، لم يعرف شعب لبنان السلام خلال العقد الماضي . وإنما نناشد حكومة اسرائيل ان تمارس الانضباط وان تعالج القضية الفلسطينية بجدية أكبر بهدف التوصل الى حل دائم وسلمي للمسألة . ولا يؤمن وفد بلدي بأن المشكلة ستحل عن طريق استخدام القوة . ونحن مقتنعون ان المشكلة سوف تستمر طالما استمر تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني . ويذكر المجتمع الدولي منذ سنوات عديدة ان تقرير مصير الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولة مستقلة يمثلان شرطا مسبقا لاستتباب السلم بين اسرائيل من جهة ، والشعوب الفلسطينية والعربية من جهة أخرى . وان رفض اسرائيل الاعتراف بهذه الحقيقة الأساسية ليس من شأنه ان يساعد على التوصل الى حل . بيد انه يمكن لاسرائيل ان تساعد عملية السلام في الشرق الأوسط بانسحابها من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ وإيقاف انشاء المستوطنات في الأراضي العربية والفلسطينية ودعم عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط . واذا فعلت اسرائيل كل ذلك فستجد ان المجتمع الدولي مستعد كل الامتعداد وراغب في الإسهام في تحقيق السلم والأمن في الشرق الأوسط .

السيد فرناندو (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أوشكت

المناقشة المتعلقة بالقضية الفلسطينية ان تكمل عقدها الرابع كبنء مدرء في جدول أعمال الأمم المتحدة . وتمثل المسألة في الواقع في المشكلة التي تبقى العرب والاسرائيليين في حالة نزاع . وتتركز هذه المشكلة التي تعد مصدر توتر دائم في منطقة من العالم ، حيث خلقت في أعقابها اختلالا أدى في النهاية الى التوتر وانسداد ثلاثة حروب . ولقد تفاقمت المشكلة نتيجة للتنفيذ الجزئي لقرار الأمم المتحدة (١٨ د - ٢) لعام ١٩٤٧ الذي يقضي بإنشاء دولتين احدهما عربية والاخرى يهودية . ولم تجر أية متابعة لهذا القرار فيما يتعلق بإنشاء الدولة العربية الموعود بها ، مما أدى الى حدوث اختلال لم يعالج بالشكل الذي يرضى الفلسطينيين .

ومما لا شك فيه ان للقضية الفلسطينية أبعادها التاريخية التي بنيت عليها الدعوى والدعوى المضادة . فلقد سكن فلسطين على مدى ٢٠٠٠ سنة مختلف القبائل ، البعض منها من أصل سامي والبعض الآخر من أصل فلسطيني . وفي وقت لاحق ، وكما نعلم ، سكنها الفاتحون الآشوريون والاعريق والرومان . ونحن نعلم ان العرب قد اضطروا الى التفاوض مع المسيحيين في القدس عندما قاموا بفتح الاقليم في عام ٦٣٢ بعد الميلاد . وهذا يبين مدى صعوبة وضع هذه الدعوى والدعوى المضادة في إطارها الصحيح . ومع ذلك يمكننا ان نتوصل الى رؤية قريبة لو أننا اطلعنا على التاريخ الحديث لهذه الاراضي ابتداء من قرننا هذا . ونحن نرى ان التكوين الديموغرافي نتيجة للحك الامبريالي قد تعرض للتغيير في هذا القرن ، ابتداء بصدور وعد بلفور في عام ١٩١٧ ، وانتهاء بقرار الأمم المتحدة (١٨ د - ٢) لعام ١٩٤٧ ، الذي انشئت بموجبه دولة اسرائيل دون إعمال الحق المنصوص عليه في هذا القرار بأن يكون للعرب دولتهم الخاصة بهم أيضا .

ان إقامة دولة اسرائيل التي لم يوازنها في نفس الوقت إقامة دولة عربية قد أدى الى اضطراب في الموازين والضوابط في المنطقة ، وأصبح السلم في تلك الحالة هو الضحية .



ونحن إذ نعترف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الخاصة في داخل الاقليم الذي يعيش فيه لا نمارس الظلم ضد الآخرين الذين يعيشون في الحدود الاقليمية وذات السيادة لدولتهم . وتشهد الحروب الثلاثة التي اندلعت في عام ١٩٤٨ و عام ١٩٦٧ و عام ١٩٧٣ في هذه الاراضي ، والحرب الباردة التي عمت فيما بين تلك الحروب ، بأنه ما لم تتم معالجة هذه المشكلة وحلها على صعيد دولي ، فسنواجه في المستقبل ذريعة لإعلان الحرب يمكن ان تكون له في أية لحظة أبعاد رهيبه ، ولاسيما اذا أخذنا بعين الاعتبار القدرة التكنولوجية والعسكرية المتاحة الآن في أيدي الأطراف المعنية في المنطقة .

لذا ادعو ، بمفتي نائبا لوزير خارجية سري لانكا ، هذا الاجتماع السنوي الى تدارس قضية فلسطين ومعالجتها على نحو يعويها نهائيا . ويجب ان نتقدم بلا إبطاء صوب عقد مؤتمر السلم الدولي ، على النحو المتوخى في إعلان جنيف لعام ١٩٨٢ وفي قراري الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم و ٤٢/٤١ دال . لقد دعا هذان القراران الى عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط يكون من واجبه ان يكفل التسوية الشاملة والعادلة والدائمة لقضية فلسطين . ويجب ان يعقد هذا المؤتمر بالمشاركة الدولية للاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن والبلدان المعنية مباشرة في المنطقة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وذلك من اجل تدارس جدول أعمال يعد بعناية .

ومن المهم ان تدرج على جدول الاعمال هذا بضع مسائل اساسية وبارزة هي موضع انشغال واهتمام دوليين ، مثل المسائل التالية : أولا ، انسحاب كل القوات الاجنبية المحتلة من الاراضي التي احتلتها بعد حرب ١٩٦٧ ؛ ثانيا ، توفير ضمان دولي لحق اسرايل وفلسطين كليهما في الوجود كدولتين ، كان قد تم على إنشائها بالفعل في القرار ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧ وحظيتا آنذاك بتأييد كل الدول لدى اتخاذ ذلك القرار ؛ وثالثا ، كفالة حق الفلسطينيين المطرودين من وطنهم في العودة الى ديارهم وارضهم ، كما طالب بذلك قرار الجمعية العامة ١٤٩ (د - ٣) لعام ١٩٤٨ ؛ ورابعا ، كفالة حق الفلسطينيين في تقرير المصير ، وفي ان يحددوا في انتخابات حرة وديمقراطية شكل الحكم والنظام الاقتصادي الخاصين بهما ؛ وخامسا ، وضع تدابير لبناء الثقة كقيلة بطمأننة الدول المعنية الى انه يمكنها العيش في سلم وامن بمباركة المجتمع الدولي .

وعلى ضوء ١٩ تقريرا قدمتها اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة ، وهي اللجنة التي يرأسها بلدي ، يرى وقد بلادي انه لا يمكن الحد من العنف والتوتر في الاراضي المحتلة بغير حل القضية الفلسطينية . إذ يزداد كل عام تواتر وكثافة الاحداث التي تقمعها ملطحات الاحتلال بتدابير وحشية تتجاوز حجم هذه الاحداث ، في تميم على قهر الروح الوطنية

للشعب الفلسطيني . ونتيجة لهذه التدابير العنيفة والفظة والقمعية ، يجد السكان المدنيون أنفسهم أسرى أوضاع قاسية تمرقل التقدم والانتاج بمغة دائمة وتهدر فـرمـ التنمية التي لا يمكن أن يكفلها سوى العلم . وتمنق هذه الملاحظة كذلك على التقدم الثقافي والتعليمي ، وما لم تزل هذه العقبات التي تعترض سبيل التنمية من خلال الاستجابة لمطالب الشعب الفلسطيني وحقوقه فلن يوجد ضمان لانتهاء الصراع بين العرب والاسرائيليين ، وهو الصراع الذي لا يهدد بتدمير المنطقة وتخريبها فحسب بل الذي يؤدي أيضا الى زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط بأسرها ، مع ما يترتب على ذلك من عواقب تنتشر بعيدا وقريبا لتهدد سلم المناطق الاخرى الواقعة خارج الحدود المباشرة للصراع .

السيد موفوتاي (قبري) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من المحزن أن

تظل بعض المشاكل الدولية مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة بمغة مستديمة فيما يبدو . ومن سوء الحظ أن يعجز المجتمع الدولي ، مع اعترافه بجمامة هذه المشاكل ، عن اتخاذ التدابير اللازمة لحلها . ويبدو أننا ندور في حلقة مفرغة تجعلنا نعود بعد كل عام اليم يمر وكل حادثة موجه يقع الى هذا المحفل ، لنكرر حججنا ونذكر بإعلاناتنا ونوجه نفس النداءات ، في حين لا تنفك الام الشعوب ومعاناتها تتزايد .

إن قضية فلسطين ، التي هي لب مشكلة الشرق الاوسط ، تعد بلا ريب أبرز هذه المشاكل وتشكل واحدة من أخطر بؤر الازمات في العالم ، وذلك بسبب إنكار حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف . وبعد أن نظرت الجمعية العامة في هذه المشكلة بمورة متكررة ووافية ، آيدت عن طريق سلسلة من القرارات التطلعات العادلة للشعب الفلسطيني . غير أن هذه القرارات لم تلق الامتثال لها ، بل ان حقوق الشعب الفلسطيني لا تنفك على العكس تنتهك بمزيد من التحدي والتعت .

إن عجزنا عن العمل بتصميم وفقا لهذه القرارات في معي الى ايجاد حل عادل ودائم للمشكلة أمر لا يهدد سلم تلك المنطقة فحسب ، بل يهدد السلم والامن الدوليين أيضا .

وعلى مدى أربعين عاما حتى الآن ، ما فتح الشعب الفلسطيني يكافح في سبيل استعادة حقوقه المشروعة في العودة الى دياره وممارسة حقه في تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة . وطيلة هذه السنوات تقريبا ظلت قضية فلسطين مشكلة بلا حل ، يُسبب استمرارها معاناة إنسانية تجل عن الوصف ويشكل تهديدا مستمرا للسلام الدولي . إن حق المرء في العودة الى دياره حق غير قابل للتصرف لا يمكن أن تنجح أي قوة أو إجحاف في إنكاره . ولا تدع البيانات العديدة التي استمعنا اليها حتى الآن بشأن الموضوع والتي أعربت عن مواقف الحكومات المختلفة ، مجالا للشك في الأهمية المعلقة على قضية فلسطين وعلى ضرورة حلها بشكل عاجل .

إن الشعب الفلسطيني شعب عريق وأبي أقتلح من أرضه ، ويوجد ملايين من أبنائه لاجئين مشتتين في البلدان العربية ، على الرغم من قرارات الأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، في ازدياد كامل لحقوقه .

ولقد قام الشعب الفلسطيني الذي طال إنكار حقه في الوجود الوطني داخل دولة خاصة به ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، بنضال عنيد وبذل تضحيات غالية حتى حظي باعتراف الجميع بأنه حقيقة دينامية ينبغي التعامل معها إذا ما أريد تحقيق السلم والعدالة في هذه الأرض الشقية .

ولذا فإن حركة عدم الانحياز ما برحت في كل مناسبة تؤكد

"من جديد [تأييدها] القوي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل

الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني" .

وعلاوة على ذلك أكدت الحركة باستمرار

"حق المنظمة في المشاركة على أساس من الاستقلال والمساواة ، ووفقا

للقانون الدولي ، في جميع المساعي والمؤتمرات والأنشطة الدولية التي تهدف

الى ضمان احترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وحصوله عليها

وممارسته لها" . (A/41/697 ، الفصل أولا ، الفقرة ١٧٨)

إن موقف حكومة جمهورية قبرص بشأن القضية الفلسطينية ظل متسق وقائما على أساس المبادئ . وفيما يتعلق بالحل الشامل للمشكلة ، فإننا ننضم تماما الى موقف أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز بشأن قضية فلسطين ، الذي يؤكد "على ضرورة القيام في وقت مبكر بعقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط مؤكداين المسؤولية الرئيسية التي تقع على كاهل مجلس الامن في تيسير عقد هذا المؤتمر وتوفير الترتيبات المؤسسية المناسبة لضمان تنفيذ الاتفاقات التي ينتظر أن تنجم عن مؤتمر السلام هذا" . (A/41/697 ، ص ٥٨ ، فقرة ١٨٢)

ونحن نؤمن بوجود تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الاساسية غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني في وطنه فلسطين . ونحن نعتقد أن منظمة التحرير الفلسطينية - الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني الباسل - ينبغي أن تكون طرفا في أي مفاوضات متعلقة بحل المشكلة ، كما نعتقد أيضا أنه يتعين على اسرائيل أن تنسحب من جميع الاراضي العربية والفلسطينية التي احتلتها بعد ٥ حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ .

إن قبرص ، بوصفها بلدا شديدا القرب من منطقة الشرق الاوسط ، وترابطه اوامر صداقة عريقة مع بلدان تلك المنطقة وشعوبها ، وبوصفها عضوا في لجنة الامم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، مستمر في بذل كل جهد ممكن للنهوض بالمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني والمساعدة في تحقيق حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط والمشكلة الفلسطينية .

السيد زينينغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : معروض على الجمعية تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/42/35) . ونود بادئ ذي بدء أن نسجل تقديرنا العميق للعمل الهام للغاية الذي تفضل به تلك اللجنة ، وكذلك شعبة الامم المتحدة المعنية بحقوق الفلسطينيين ، في استعراض اهتمام المجتمع الدولي الى الاحداث الجارية في الشرق الاوسط ، والتي تمس

الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والتطورات المتملة بالحالة في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل .

وبعد مرور أقل من شهر على المناقشة التي دارت في العام الماضي في هذه الجمعية بشأن البند المعروض علينا اليوم ، اجتمع مجلس الأمن في أعقاب التبردي المفاجئ للحالة في الأراضي العربية والفلسطينية التي تحتلها اسرائيل ، والحالة الخطيرة السائدة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين . ففي ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ قامت القوات الاسرائيلية بقتل الطلبة الأبرياء العزل في جامعة بير زيت ، وارتكبت أعمالاً وحشية ضد السكان المدنيين داخل رام الله وحولها . وبعد ذلك قامت بمهاجمة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الجنوب اللبناني ، مما أسفر عن خسائر فادحة بين أناس من الفلسطينيين واللبنانيين .

وكان ذلك بداية لحلقة أخرى من الفظائع الاسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة . وقد استمر ذلك طوال عام ١٩٨٧ ، وبالتالي ، شاهدنا فيما بعد الغارات الجوية في ١ أيار/مايو على مخيم اللاجئين الفلسطينيين في الميه ميه ، حيث قتل ١٤ من المدنيين وأصيب ٤٧ بجراح ، ثم تلت ذلك غارة أخرى في ٦ أيار/مايو ضد مخيم اللاجئين في عين الحلوة ، أسفرت أيضا عن خسائر فادحة بين الفلسطينيين من رجال ونساء وأطفال . وفي الآونة الأخيرة أُغبر مرة أخرى على عين الحلوة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . كما أن شهر حزيران/يونيه الذي سجل الذكرى العشرين لحرب عام ١٩٦٧ التي أسفرت عن الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة ، قد شهد من السلطات الاسرائيلية لحملة كبيرة لاعتقال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة في أعقاب المظاهرات والاحتجاجات التي انتشرت في أرجاء الأراضي . وقد قوبلت الاحتجاجات أيضا بالقوة المسلحة من قبل القوات الاسرائيلية في مناسبات عديدة . والتقارير المعروض علينا يسجل أن الفظائع والأعمال الوحشية التي اقترفت في حق الشعب

اللسطيني تشابه كثيرا ما نشهده اليوم في جنوب افريقيا ، وهو الامر الذي كان موضع مناقشة في الجمعية في الاسبوع الماضي\* .

وبالاضافة الى تكثيف سياسة قبضتها الحديدية في الاراضي المحتلة ، تواصل السلطات الاسرائيلية اتخاذ التدابير الادارية والاقتصادية لتعزيز قبضتها على هذه الاراضي ، الامر الذي يبرهن بوضوح على عدم استعدادها للانسحاب . إن هذه التدابير بالاضافة الى سياسة اقامة المستوطنات اليهودية ترمي الى تغيير السمات السياسية والثقافية والدينية والديموغرافية و سائر السمات في الاراضي العربية واللسطينية المحتلة . وقد أعلن قرار مجلس الامن ٤٦٥ (١٩٨٠) الصادر في ١ آذار/مارس ١٩٨٠ ، أن تلك التدابير باطلة ولاغية ، وأنها تشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الافخاص المدنيين في وقت الحرب .

إن إصرار اسرائيل على إضفاء الطابع المؤسسي على التدابير الادارية والاقتصادية وغيرها ، لترسيخ سيطرتها على الاراضي المحتلة ، إنما يبرهن على أن الدولة الصهيونية لا تعتبر هذه المناطق أراض محتلة . وإن هذه السياسة الخطيرة إنما تتبع من أجل إشباع نهم اسرائيل لمزيد من الاراضي التي تحتاجها لتوطين مهاجرين يهود جدد على حساب تجريد الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف . وما دام ذلك النهم لتملك الاراضي موجودا ، فستظل اسرائيل تتجاهل قرارات ومقررات الامم المتحدة ذات الصلة ، وخصوصا قرار مجلس الامن ٤٦٥ (١٩٨٠) . وهذا ما حدا برؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الى أن يطلبوا في مؤتمر قمتهم الثامن ، الذي عقد في ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، من الامم المتحدة أن تتخذ خطوات فعالة ضد اسرائيل ، بما في ذلك فرض جزاءات بموجب الفصل السابع من الميثاق ، بغية تنفيذ الانسحاب الفوري والكامل لاسرائيل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس .

يشهد هذا الاسبوع الذكرى الاربعين لعرض القضية الفلسطينية على الامم المتحدة . فالمجتمع الدولي يسعى جاهدا الآن وعلى مر ٤٠ عاما لايجاد حل عادل ودايم

---

\* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

وسلمى لهذه القضية الفريدة . وقد أسفر اعتماد الجمعية في العام الماضي للقرار ٤٣/٤١ (دال) عن زيادة الزخم في المجتمع الدولي لمالح عقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة . وفي مستهل هذا العام ، بادر الامين العام باستكشاف امكانية تحريك العملية التحضيرية لانعقاد مؤتمر السلم الدولي . وقد رحبت حركة بلدان عدم الانحياز بجهود الامين العام هذه وعملت من خلال لجنة التسعة التابعة لها والمعنية بفلسطين ، على تشجيع جميع الاطراف المعنية على التعاون مع الامين العام بغية تيسير الانعقاد المبكر لمؤتمر السلم الدولي وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ (جيم) .

وفي رأينا أن الغرض من المؤتمر هو تحقيق حل عادل شامل لمشكلة الشرق الاوسط ، يركز أساسا على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحقه في اقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ، اتساقا وقرار الجمعية العامة ٣٣٣٦ (د - ٢٩) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، والقرار (د١ - ٢/٧) الصادر في ٢٩ حزيران/يونيه عام ١٩٨٠ . إن مشاركة جميع الاطراف المعنية مباشرة بمشكلة الشرق الاوسط ، على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وجميع الاعضاء الدائمي العضوية في مجلس الأمن عامل لا غنى عنه لتحقيق الهدف الذي ينشده ذلك المؤتمر ، أي الحل الشامل لازمة الشرق الاوسط ، الذي يأخذ في الاعتبار جميع قرارات ومقررات الامم المتحدة ذات الصلة بالصراع العربي الاسرائيلي .



كانت النتائج الاولى لجهود الامين العام مشجعة للغاية . ففي ايار/مايو الماضي ، لاحظ الامين العام في تقريره عن الشرق الاوسط الوارد في الوثيقة A/42/277 ، ان ما من أحد من أعضاء مجلس الامن عارض من حيث المبدأ فكرة عقد مؤتمر ملام دولسي معني بالشرق الاوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، كما ظهرت في الشهور الاخيرة دلائل على توافر مرونة أكبر في المواقف إزاء عملية التفاوض .

وقد شعرنا جميعا بالسعادة لان الامور تسير في الاتجاه الصحيح . كما ان المجلس الوطني الفلسطيني ، الذي انعقد في الجزائر في نيسان/ابريل ، اعرب عن تأييده غير المتحفظ لعقد المؤتمر وإنشاء لجنة تحضيرية ضمن إطار مجلس الامن ، بمشاركة جميع الاعضاء الدائمين فيه ؛ كما ان وزراء خارجية دول الشمال أيضا أصدروا ، في اجتماعهم الذي عقده في ريكيافيك في آذار/مارس ، بياناً يؤيدون فيه مؤتمر السلام ؛ وفي وقت سابق ، اعربت الدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، في اعلان مشترك صدر في شباط/فبراير ، عن تأييدها لمؤتمر السلام . إن مناخ التفاؤل الذي نتج عن تلك التطورات الهامة كان مدعاة لاغتياب شديد . وقد سررنا أيضا لان الامين العام كشف عن جهوده ، عَقَبَ هذه التطورات الايجابية للغاية ، وارسل بعثة الى الشرق الاوسط للتوسع في استطلاع مواقف الاطراف المعنية .

ولكن ، بالرغم من التوافق القوي في الآراء ، الذي لا يزال ماثدا في اوساط المجتمع الدولي ، لصالح عقد مؤتمر السلام تحت رعاية الأمم المتحدة ، ما زالت اسرائيل واصدقاؤها يضعون العراقيل على طريق عملية البدء في العملية التحضيرية . ولهذا فإن تقرير الامين العام التالي عن أعمال المنظمة الذي صدر بعد ذلك والسوارد في الوثيقة A/42/1 ، والمؤرخ في ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، اقل تفاؤلا من تقريره الذي قدمه في ايار/مايو . وجاء في التقرير الاخير انه لم يتسن حتى الان الحصول على موافقة جميع الاطراف على مبدأ المؤتمر الدولي وأن هذا اعاق جهود الامين العام لإحراز تقدم في القضايا الاجرائية . إن سجل اسرائيل المتمثل بعرقلتها لجهود الأمم المتحدة الرامية الى ايجاد تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين ليس بجديد . إنه يعود الى السنوات الاولى لوجودها .

إننا نناشد ذوي النفوذ من أصدقاء السيد شامير ، الذي جدد ثانية في الأسبوع الماضي حملته الدولية المناهضة لمؤتمر السلام الدولي ، أن يحثوه على قبول عقد مؤتمر السلام تحت رعاية الأمم المتحدة . إننا نناشدكم أيضا أن يكفوا عن التلاعب بميغ جديدة مثل ما يشار إليه بأنه شكل "مركز" لمؤتمر السلام الدولي ، سوف يشارك فيه بعض أعضاء مجلس الأمن فقط بدلا من مشاركة جميع أعضاء المجلس ، ولا دور لمنظمة التحرير الفلسطينية فيه . إن هذا من شأنه فقط أن يشجع السيد شامير وزبانيته .

نحن ، في حركة بلدان عدم الانحياز ، ملتزمون بعقد مؤتمر السلام الدولي لأننا نؤمن أنه أفضل طريقة للمضي قدما في التماس حل سياسي لقضية الشرق الأوسط ، كما أننا نؤمن بأنه ينبغي حل هذه القضية حلا شاملا وعادلا . إن الاتفاقات الجزئية والتدرجية لا تجدي لأنها تتجاهل لب مشكلة الشرق الأوسط ، قضية فلسطين . ولهذا السبب عملت الحركة ، من خلال لجنة التمسع المعنية بفلسطين التابعة لها ، دون كلل للترويج لفكرة المؤتمر . فقد اجتمعت اللجنة هذا العام أربع مرات على مستوى وزارى في هراي وبيونغيانغ ونيويورك .

ونظرا لأن قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الأوسط ، فإنه يتعين أن يشارك الشعب الفلسطيني في المؤتمر متمتعا بحقوقه الخاصة به . وعليه ، فإننا نود أن نؤكد ثانية أن لمنظمة التحرير الفلسطينية وحدها ، وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، الحق الكامل في أن تمثل شعب فلسطين وأن تشارك في المؤتمر بصورة مستقلة وعلى قدم المساواة .

لقد شهدنا مؤخرا تصعيد الحملة لتدمير البنى الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية وللنيل من كفاح الشعب الفلسطيني من أجل التحرر القومي وتشويه ذلك الكفاح . وفي ضوء النتائج الإيجابية جدا لدورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة ، التي انعقدت في الجزائر في نيسان/أبريل ، وفي ضوء المشاورات البقاءة جدا بين السيد عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، ومبعوث الأمين العام الى الشرق الأوسط ، التي انعقدت في تونس ، لا يجوز النظر الى هذه الحملة إلا بوصفها محاولة

لوضع عراقيل خطيرة أمام الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين .

فقد أقدمت الولايات المتحدة مؤخرا على إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن ، وهو مكتب إعلامي محض عمل بصورة قانونية في واشنطن على مدى العشرة أعوام الماضية ، كما أنه سجل بصورة صحيحة بومغه وكيلًا أجنبيًا . ولم توجه إليه أية اتهامات أو زعم بأنه يمارس أنشطة منافية للقانون . وبعد أن نجح أممقاء إسرائيل في مجلس الشيوخ الأمريكي في تأمين إغلاق مكتب واشنطن ، فإنهم يسمعون الآن من خلال التعديل رقم ٩٤٠ المؤرخ في ٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى إغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية ، التي تتمتع بصفة مراقب لدى الأمم المتحدة . وقد قرر مكتب التنسيق التابع لبلدان حركة عدم الانحياز ، في جلسته المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ، أن هذا التحرك من جانب مجلس الشيوخ الأمريكي يشكل إنكارًا لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في أن يعرض قضيته ويدافع عنها في المحافل الدولية ، لاسيما هنا في الأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، فإن هذا التحرك انتهاك صارخ لاتفاق المقر ، المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، بومفها البلد المضيف ، كما أن هذا التحرك محاولة واضحة لإعاقة المساعي لإحلال ملام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط .

وأخيرا ، فإننا نؤيد توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، الواردة في الجزء السادس من تقرير اللجنة . ونود أن نؤكد ، بصورة خاصة ، على دعوة اللجنة مجلس الأمن لاتخاذ إجراء إيجابي عاجل بشأن التوصيات التي قدمتها في تقريرها النهائي ، وبشأن التوصيات التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي انعقد في جنيف في عام ١٩٨٢ . كما نود أيضا أن ننضم إلى التوصية بتجديد تفويض الأمين العام لمواصلة جهوده في التشاور مع مجلس الأمن بغية عقد مؤتمر السلام .

السيد رجائي خراساني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : استهل بياني بتلاوة الآية الأولى من سورة الإبراء .

"بسم الله الرحمن الرحيم"

"سبحان الذي أمرى بقبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد

الاقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير" . (سورة

الإبراء ، الآية ١)

إن أرض فلسطين هي أرض المعراج . فهي تضم أولى القبلتين التي تمثل أقدس المقدمات الإسلامية . ومن ثم فإن احتلالها من قبل القوات الصهيونية لم يبعث حزن لكل مسلمي العالم كما أن تحريرها من أيدي المفتصبين الصهاينة واجب ديني عظيم . وعلى الرغم من ذلك فإن احتلال الغزاة الصهاينة لفلسطين قد استمر على مدى فترة تبلغ في طولها عمر هذه المنظمة . واليوم نناقش نفس المشكلة الدولية الدائمة التي أعدت وصيغت وخُلعت على الشعب الفلسطيني البريء بقرار صدر عن الجمعية العامة منذ حوالي ٤٠ سنة . ومنذ تلك الأونة ما فتئ المفتصبون الصهاينة يؤممون الأراضي المفتصبة واستمرت الأمم المتحدة في عملية إضفاء الشرعية على الاحتلال بشكل تدريجي . لقد حدث كل هذا تحت ستار الحفاظ على السلم والامن الدوليين . وليس لأحد علم بعدد الجرائم الأخرى التي ارتكبت "لصالح السلم والامن الدوليين" .

في البداية ، سلمت الهيئة الدولية بسياسة التقسيم ، وفيما بعد بإقامة دولة مصطنعة غير شرعية ثم بالمزيد من توسيع قاعدة الإرهاب الصهيونية إلى نهر الأردن وتل ذلك احتلال المزيد من الأراضي عام ١٩٦٧ . ذلك الاحتلال أيضا تفاقت عنه وثائق الأمم المتحدة إذ ترمي كل الأهداف في السنوات الأخيرة إلى التصدي لاحتلال الأراضي الفلسطينية التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ ولم يكن ثمة اعتراض على عمليات الاحتلال السابقة لذلك التاريخ .

ويوضح نمط الأحداث أن المؤتمر الدولي الذي جرى التفكير بشأنه واتفق عليه وهو على وشك أن يحظى بتأييد الكثير من الأطراف "المعنية" قد يكون حدثا آخر يتمشى مع نمط الماضي كما أنه سيتيح إضفاء الشرعية على احتلال بعض الأراضي الهامة التي اغتصبت منذ عام ١٩٦٧ . نسأل الله أن يمنع مثل هذا الاعتراف . وبالتالي فإنني أعتقد أنه ليس ثمة حاجة إلى إجازة نفس الأخطاء مكرارا وتكرارا . إن أية خطوة تفضي إلى اعتراف الشعب الفلسطيني بالكيان الصهيوني ليست سوى وسيلة للمزيد من خيانة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل إسرائيل

بشأن نقطة نظامية .

السيد بيين (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشار ممثل

جمهورية إيران الإسلامية توا بضع مرات إلى بلدي إسرائيل بوصفها "كيانا صهيونيا" . وأود أن أؤكد أنني لا أعارض تسميتي بالصهيوني بأي من الأحوال ، بل على العكس إنني فخور بذلك جدا . وكما يعلم الممثلون فإن الصهيونية هي حركة التحرير الوطنية للشعب اليهودي ؛ إنها حركة إيجابية لا تناضل إلّا من أجل التنمية البتّاءة . إنها الحركة الوطنية الشرعية لشعبي كما أنها ليست موجّهة ضد أي شعب أو فرد آخر .

وبين يدي نسخة من رسالة موجّهة إلى الأمين العام ترد في الوثيقة A/42/789

ومؤرخة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ وقّعها نفس الشخص سعيد رجائي خراساني الذي يمثل إيران . والرسالة في جملة أمور ، لا تشير إلى إسرائيل بل إلى العراق بوصفه "نظام العراق الصهيوني" . وأنا لا أفهم هذا التعبير لأن الصهيونية كما أوضحت توا هي حركة التحرير الوطني للشعب اليهودي وليس الشعب العراقي .

إلا أن ما أرفضه هو أن يطلق على دولة عضو في الأمم المتحدة اسم "الكيان

الصهيوني" أو "النظام الصهيوني" . نحن أيضا يمكننا أن نلجأ إلى تسمية جمهورية إيران الإسلامية بالكيان الاصولي والاستبدادي والعدواني والإرهابي والعنصري بيد أننا لن نفعل ذلك . إننا نفضّل أن تمتنع الجمعية العامة عن تكرار توجيه الشتائم . وأكرر إن الدول الاعضاء في الأمم المتحدة لها أسماء . واقترح ، حتى لو لم يكن القصد سوى تجنب سوء الفهم مثل الخلط بين إسرائيل والعراق ، أن يُطلب إلى الممثلين ألا يستعملوا إلّا هذه الاسماء حتى عندما يكونون محل نقد أو عندما يوجهون النقد وأن تمتنع جميعا عن توجيه الشتائم وألا نكرّس أنفسنا إلّا للمدالات البتّاءة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : ستدرج التعليقات التي أدلى بها

ممثل إسرائيل في محضر هذه الجلسة .

وأعتقد أن الممثلين يعلمون أن الأمم المتحدة قد أقرت ممارسة فيما يتعلّق

بأسماء الدول وأنا أطلب إليهم التقيد بها . ولمصلحة مناقشاتنا الاساسية أمل ألا يكون هناك مزيد من مقاطعة المناقشة .

أعطي الكلمة لممثل إيران لمواصلة إلقاء بيانه .

السيد رجائي خراساني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : تعليقا على النقطة النظامية التي اشيرت توا اكرر من جديد انني لم اسمّ أية دولة على الإطلاق . لم أشر إلا إلى عصبة الشعب الصهيوني الذي احتل الاراضي الفلسطينية وأواصل أيضا تسمية تلك العصبة خاصة بعد أن سمعت أن الحركة الصهيونية ليست بالشئ الذي يثير خجلهم وإذا كانوا يزهون بها فليدعهم جميعنا باللقب الذي يفخرون به . تلك ليست سوى وسيلة نحو المزيد من خيانة القضية الفلسطينية سيلاحظها شعب المنطقة وستزيد من تعقيد القضية .

إن أرض فلسطين جزء لا يتجزأ من الأراضي الإسلامية ولن يتسامح مسلمو المنطقة بأية حال من الأحوال أو يتناسوا احتلالها غير المشروع من جانب الغزاة الصهاينة . وفي هذا الصدد فإن القرارات الشكلية المهدئة من جانب هذه الهيئة أو غيرها من الهيئات الدولية ستظل غير ذات أهمية على الإطلاق . مثل هذه القرارات لن يكون من شأنها سوى توسيع الهوة القائمة بالفعل بين الأنظمة الرجعية العميلة في المنطقة وشعوبها التي تجد المزيد من الأدلة في هذه القرارات على خضوع أنظمتها للقوى الأجنبية .

أما بالنسبة لفلسطين ، فإن الشعب المسلم في المنطقة هو الذي سيقرر وليست  
الانظمة التي لا يمكنها أن تبقى على قيد الحياة بغير مؤازرة القوات الاجنبية في  
بلدانها المغلوبة على أمرها . ولهذا فإن ما تفعله الهيئة الدولية باطلاً احتلال  
فلسطين ليس إلا إساءة الى الهيئة ذاتها وتهويها من شأنها في أعين شعوب العالم .  
ولن تكون النتيجة بالنسبة لمنطقتنا سوى المزيد من اراقة الدماء والتشريد والانتقام  
والانتقام المضاد . ولو كان هناك أي اخلاص وأمانة من جانب الدول التي تمارس نفوذاً  
كبيرا ، لا في هذه الهيئة فحسب ولكن على القوى الصهيونية التي تحتل فلسطين ، لتوجب  
على تلك الدول أن تجبر عملاء الصهاينة على أن يسمحوا لجميع الفلسطينيين بالعودة  
الى وطنهم قبل فوات الاوان ، بحيث يمكنهم أن يقرروا بأنفسهم مصيرهم السياسي .  
إن أبناء فلسطين يتذكرون جيدا كيف أن احتلال بلدهم الإسلامي المقدس لم يتحقق  
إلا بعد أن قسمت المشاعر القومية العلمانية العالم الإسلامي الى كيانات قومية ضعيفة  
كان كل منها لقمة سائفة للدول الامبريالية . وأمكن بالتالي أن يصبح الكيان القومي  
لفلسطين فريسة سهلة لعملاء الارهاب الصهيوني . ومن ثم فمن المحتم الاعتراف بأن تناول  
مشكلة فلسطين بنهج قومي صوف يؤدي الى تعزيز وتدعيم ذلك الجانب الذي أفضى بدوره  
الى وقوع الاحتلال .

ولهذا فإن أي محاولة لتحرير الأراضي المحتلة عن أساس قومي محاولة تحمل بذور  
فنائها . إن تحرير فلسطين التزام إسلامي يقع على عاتق الامة الاسلامية بأسرها ولا بد أن  
يتم على أساس هذا الالتزام الإسلامي . اننا نعتقد أن كفاح الشعب الفلسطيني في اطار  
جبهة اسلامية موحدة هو الوسيلة الناجعة لتحرير فلسطين .

وتدين حكومتي بقوة احتلال الأراضي الفلسطينية من جانب المفتصبين الصهاينة ،  
وتدين السياسات والممارسات التي أدت الى ذلك الاحتلال غير الشرعي وغير الانساني .  
ولن تدخر جمهورية ايران الاسلامية حكومة وشعبا وسعا لكفالة تحرير فلسطين ، ومتقفا  
بصلاية الى جانب الشعب المسلم في فلسطين بكل ما في وسعها . إننا نعتبر أن كفاح  
الشعب الفلسطيني كفاحنا ونحن على استعداد لحشد جميع مواردنا السياسية والمادية



(السيد رجائي خراساني ،  
جمهورية إيران الإسلامية)

لتحرير الاراضي المحتلة في فلسطين . ونأمل أن تبقى منظمة التحرير الفلسطينية في إطار الاسلام وأن تحظى بالتأييد الكامل للأمة الاسلامية بأكملها في كفاحها المقدس من أجل تحرير أراضي فلسطين المحتلة .

ويعتقد مسلمو العالم أن السلم والاستقرار لا يمكن إعادتهما الى الشرق الاوسط إلا بعد رفع علم فلسطين على كامل أراضي فلسطين الواقعة حالياً تحت احتلال الاكبريان الصهيوني .

السيد بنونة (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان الجمعية

العامة تقترب مرة أخرى من نهاية مناقشة لقضية فلسطين ، بعد أكثر من أربعين عاماً من بداية تلك المأساة دون أن تلوح في الأفق أية بادرة واضحة وعملية لتحقيق السلم والعدل في المستقبل للشعب الذي طالما تحمل المعاناة والدمار والمهانة التي لا يمكن وصفها بالكلمات وفي الخطب . غير أن عزيمة الشعب الفلسطيني وشجاعته تظل وطيدة الاركان وكذلك التزامه بتحمل مسؤولياته كاملة في إطار مجتمع الأمم .

ان الشتات الذي تعرض له شعب بأكمله حرم من وطنه ومن حقوق الانسان الأساسية ومن تحقيق تطلعاته المشروعة الى الكرامة والى حياته الوطنية ، يشكل تحدياً لا يمكن قبوله لضيمير الانسانية والقدس القيم التي تتجسد في ميثاق الأمم المتحدة .

وما برحت منظماتنا تبذل جهوداً مفضية عبر هذه العقود كلها من السنين بأعداد متزايدة من القرارات والمقررات والتقارير والنداءات من كل صنف . لكن كل هذه الامارات الدالة على حسن النية وهذه الاشارات التي تجسد الحكمة السياسية والمنطق السياسي ، قوبلت كلها للأسف بتعنت اسرائيل التي تواصل سياستها في الاحتلال ، وتغذيها بالمخططات التوسعية التي عفا عليها الزمن .

وبعد اجتماع القمة العربية في الرباط في عام ١٩٧٤ ، فتح العالم العربي الطريق الى السلم مع الكرامة باعترافه بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وما يستتبعه ذلك من حق في إقامة دولته الخاصة به على أرضه ، والتي ينبغي أن تكون على أساس قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) . وجاءت خطة

فاس ، التي اعتمدها البلدان العربية بالاجماع في عام ١٩٨١ ، لتكمل هذه المبادرة ، عندما اعترفت بحق جميع شعوب المنطقة في أن تتمتع بوضع الدولة بوصفها أمما وبالإشارة الى الشرط الذي لا غنى عنه وهو اقامة حياة قومية مستقلة للشعب الفلسطيني فوق جميع الاراضي الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي بما فيها القدس الشريف (أورشليم) .

ولقد أيد المجتمع الدولي بأسره خطة السلام ، وبدأ منذ ذلك الحين يعتبرها الوسيلة الوحيدة للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية بروح من احترام المبادئ الأساسية للأمم المتحدة . وكل ما بقي حينئذ هو تحديد أفضل الطرق والوسائل لتنفيذ خطة من هذا القبيل ، عن طريق تسوية سلمية قائمة على الحوار وعلى الاتفاق المشترك . وهذا الجانب الاجرائي للسلام متوافر الآن لأن منظماتنا وجامعة الدول العربية تلحان على عقد مؤتمر دولي بمشاركة من جانب جميع الأطراف المعنية ، ويشارك فيه كذلك جميع الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن بصورة مباشرة بوصفهم ضامنين لاحترام جميع الخطوات المتفاوض عليها التي يتم اعتمادها في نهاية المطاف .

وما برحت المملكة المغربية باستمرار تدعو الى تنفيذ خطة فاس وعقد مؤتمر السلم . ونحن مقتنعون بأنه سيكون مقدما لحقبة جديدة من التعاون والازدهار لجميع شعوب المنطقة التي أسهمت عبقريتها الخلاقة دائما في اغناء التراث الحضاري والثقافي للبشرية .

فلماذا تعرقل إسرائيل بعناد عملية السلام ، مجازفة بتفاقم التهديدات والاضطراب على السلم والأمن الدوليين التي يخلقها استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية ، وقمع السكان ؟ وقد صدرت المناشدات لإجراء حوار بقاء وأمين ، ومدت الأيدي إيماة بالرغبة في السلام ، حتى تنتهي هذه المذبحة غير المقبولة ، وحتى يمكن أن ننقذ أجيال الفلسطينيين من اليأس واليأس . هذه الأجيال التي تتحقق أن تحقق امكانياتها الطبيعية ، والعدالة أموة بغيرهم من أبناء العالم .

لا شيء يبرر هذه الحالة ، وبكل تأكيد ليست أنواع الدعاية التي تواجهنا . ويعلم الجميع أن العالم العربي كان دائما أول من عبر عن مخطه لمعاناة الشعب اليهودي ، وما عومل به في ظروف أخرى ، ولكن هذا لا يمكن أن يخفي بأي حال الحرمان غير الانساني ، وانعدام العدالة اللذين يواجههما ملايين الفلسطينيين الأبرياء .

إن التقارير المتعاقبة التي قدمت عن القضية الفلسطينية ، والشرق الأوسط تشهد بتدهور الحالة في الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة .

وأحدث هذه التقارير هو تقرير اللجنة الخامسة المعنية بالتحقيق في الممارسات الامرائيلية التي تمي حقوق الانسان لكان الأراضي المحتلة (A/42/650) ، ويرد فيه أن الجو المتوتر فعلا قد ازداد سوءا ، وتزايدت الحوادث وتفاقت خطورتها .

ويوضح تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/42/350) ان ملطات الاحتلال لم تتخل عن سيامة "القبضة الحديدية" ، التي تستهدف كبت كل أنواع التعبير عن معارضة السيامة الامرائيلية ، أو تأييد منظمة التحرير الفلسطينية .

ولذلك ، فلكي نضع حدا للعنف العائد في الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، ونضع حدا للانتهاكات الواصلة النطاق لحقوق الانسان للسكان العرب ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يشارب على جهوده ، وبذلك يحقق العدالة للشعب الفلسطيني ، ويضمن انتصار الحق على القوة ، ويمتعيد السلام والوفاق والتعاون في منطقة كانت منذ زمن حقيق أرض التعايش السلمي ، والتسامح المتبادل فيما بين كل أولاد ابراهيم .

وينتهز وفدي هذه الفرصة ليهنئ السفير ساري ممثل السنغال الذي تراس باقتدار أعمال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، مؤديا بذلك اسهاما قيما في الدفاع عن حقوق الانسان وقضية السلام .

كما أود أن أشيد بالجهود التي لا تكل والتي يبذلها الأمين العام السيد بهيريز دي كويار ، الذي لا يدخر جهدا أو وقتا ليبدأ حوارا بين كل الاطراف المعنية ، مشجعا ، بذلك ، عقد مؤتمر دولي يعني بالقضية الفلسطينية .

لقد حان الوقت أن تتجاوز اللذع والاعتبارات قصيرة الاجل ، وأن نتطلع الى المستقبل في وضوح ، ولقد حان الوقت أن نستعيد الايمان والامل للشعب الفلسطيني ، وأن نفتح الباب لاحتمالات جديدة ، احتمالات الازدهار والهدوء في هذا الجزء من العالم ، حتى يواصل اسهاماته القيمة في التقدم الروحي للجنس البشري .

السيد الفرطاس (الجاهيرية العربية الليبية) : السيد الرئيس ، مرة أخرى نعود لمناقشة قضية فلسطين ، تلك القضية التي أصبحت بندا متكررا من بنود جدول أعمال الجمعية العامة طوال العقود الأربعة الماضية ، وبالتحديد منذ أن طلب الوفد البريطاني في رسالة وجهها الى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢ نيسان/ابريل ١٩٤٧ ادراج القضية الفلسطينية في جدول أعمال الدورة الثانية العادية للجمعية العامة .

ورغم ان مناقشاتنا طوال تلك العقود لم تساهم - ولم يكن مقدرا لها أن تساهم - في ايجاد حل لمشكلة فلسطين ، فإنها لم تكن دون أية فائدة على الاطلاق . يكفي انها تذكرنا وتذكر العالم معنا في كل عام بأن هناك بندا على جدول اعمالنا بعنوان "مشكلة فلسطين" . ومن المفارقات العجيبة والمحزنة معا أننا أصبحنا نسعد لمجرد الاحتفاظ بهذه القضية قيد البحث ، ذلك أننا اذا لم نواصل عرض قضيتنا على هذا النحو فإن النسيان يمكن أن يطويها في ظل الخيارات العربية الراهنة واللامبالاة التي يتسم بها موقف المجتمع الدولي . لدرجة أصبح معها هذا العرض السنوي وكأنه جزء لا يتجزأ من تلك الخيارات .

وفي ظل هذه الخيارات العربية لم يعد أمامنا سوى أن نحتفل في كل عام بيوم التضامن الدولي مع شعب فلسطين ، على أساس أن هذا الاحتفال هو رمز لقناعة المجتمع الدولي المتزايدة بعدالة القضية الفلسطينية ، وشرعية نضال الشعب الفلسطيني من أجل الحصول على حقوقه الوطنية الثابتة وغير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة فوق كامل ترابه الوطني .

وفي كل سنة نكتفي بمناقشة القضية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ؛ والاحتفال بيوم التضامن الدولي مع شعب فلسطين على أساس أن تلك المناقشة وهذا التضامن يعكسان التزام المجتمع الدولي الوجداني والسياسي بالوقوف الى جانب كفاح الشعب الفلسطيني من أجل حماية وجوده المعرض في المخيمات للفناء وللدفاع عن قضيته المعرضة في المحافل الدولية للتنصيف .

ان قضية فلسطين وأسبابها وتطوراتها واضحة ومعروفة لدى الجميع ولم تعد هناك حاجة الى التحدث عن الأبعاد السياسية والوطنية والقومية والاقليمية والدولية لتلك المشكلة .

هل نحن حقا في حاجة لان نؤكد في كل دورة أنه لم تتعرض قضية في العالم  
للتشكيك والتشويه واللامبالاة والنسيان من قبل المجتمع الدولي مثل ما تعرضت له قضية  
فلسطين ، انسانا وأرضا وأهدافا ؟

هل هناك حقا ضرورة لان نؤكد في كل دورة أن قضية فلسطين هي قضية شعب كامل  
شرد من وطنه بالارهاب والعنف ، واغتصبت أرضه بالقوة والعدوان ، وسلبت حقوقه  
بالاكراه والخديعة ، وأنه لا تزال تمارس بحق هذا الشعب في الاراضي الفلسطينية  
المحتلة وفي الشتات سياسات القتل والابادة والقمع والنفي والتهجير ؟

هل نحن حقا في حاجة لان نؤكد في كل دورة أن شعب فلسطين كان يشكل ٩٠ بالمائة  
من عدد السكان في فلسطين ، وأنه كان يملك ٩٧ بالمائة من مساحة الاراضي فيها ؟  
هل هناك حاجة حقا لان نذكر المجتمع الدولي في كل عام بالمجازر البشرية التي  
نفذت ضد الشعب الفلسطيني وأرغمته على الفرار وترك دياره ومزارعه ، مثل مجزرة دير  
ياسين ، وكفر قاسم والسموع وقبية ونحالين ، وقليلية ، والكرامة ، بهدف افراغ  
فلسطين من سكانها الاصليين ؟

من منا لم يسمع برأي مناخم بيغن الذي ورد في صفحة ١٦٥ من كتابه "الثورة" ،  
والذي قال منه : "لم يكن قيام اسرائيل ممكنا بدون واقعة دير ياسين ، فبينما كانت  
الهاجاناة تحقق هجمات موفقة في جبهات أخرى كان الفلسطينيون يغرون مولولين دير  
ياسين ، دير ياسين ...".

وقد وصف المفكر الفرنسي روجيه غارودي في صفحة ٥٠ من كتابه "حالة اسرائيل"  
تلك المذبحة "بأنها نفذت على غرار الاساليب النازية" - ويؤكد أهارون ميزلنج  
ما ذكره روجيه غارودي حيث ذكر في اجتماع رسمي لما يسمى بالوزارة الاسرائيلية  
بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ : "على أية حال بعد قراءة هذه الرسالة لم  
أستطع النوم طوال الليل . لقد شعرت بأن الاشياء التي تجرى تؤلم نفسي ، ونفوس أفراد  
أسرتي ، ونفوس الموجودين هنا . أنني لا أستطيع أن أتصور من أين أتينا والى أين نحن  
سائرون ... كنت غالبا أعترض عندما تنسب كلمة نازي الى الانكليز . لا أحب استخدام

هذه الكلمة رغم أن الانكليز ارتكبوا جرائم نازية ... ولكن الآن ، اليهود أيضا ، يسلكون مسلك النازيين ... وكل وجودي اهتز ... من الواضح انه علينا أن نخفي هذه الاعمال عن الرأي العام . وأوافق على أنه يجب ألا نكشف عن تحقيقنا في تلك الاعمال ، ولكن يجب التحقيق فيها" .

وقد أبرق موشي شاريت عندما كان يشغل حقيبة ما يسمى بوزارة الخارجية ، أبرق بتاريخ ١٥ حزيران/يونيه ١٩٤٨ الى الدكتور ناحوم غولدمان قائلا : "إن أعظم حدث في التاريخ المعاصر لفلسطين ، وما هو أبرز من خلق الدولة اليهودية ، هو اخلاء فلسطين كليا من سكانها العرب" (كتاب ١٩٤٩ الاسرائيليون الاوائل لمؤلفه توم سيجدف) .

لقد اتخذ الاحتلال الصهيوني لفلسطين في البداية صورة مستعمرات زراعية . ثم أخذ ما سمي بالوطن القومي اليهودي الذي تظاهرت الصهيونية العالمية بأنه مجرد تجمع ثقافي وديني محدود العدد . ثم ما لبث هذا التجمع أن اتخذ عام ١٩٤٨ صورة كيان محارب . واستطاع هذا الكيان بمساندة وتأييد القوى الاستعمارية أن ينتزع قرار الأمم المتحدة (١٨ - د - ٢) الذي اتخذته الجمعية العامة خلال دورتها الثانية بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، والمعروف بقرار التقسيم . والذي أضفت بموجبه الأمم المتحدة الشرعية على أبرز ظاهرة استعمارية عرفها التاريخ القديم والحديث على حد سواء ، بدءا بمحاولة الامبراطور كورث ومرورا بمساعي نابليون ، واللورد بالمرستون ودرزائيلي وانتهاءً بوعد اللورد بلغورد .

وقد تظاهر الكيان الاسرائيلي بقبول قرار التقسيم ، ولم يكن يهدف من وراء هذا التظاهر سوى الحصول على موطن قدم في فلسطين يضي عليه المجتمع الدولي شرعية دولية يمكنه من خلاله الانطلاق لاحتلال وضم المزيد من الاراضي الفلسطينية والعربية المجاورة . وكان ديفيد بن غوريون صريحا بالنسبة لهذا الامر حيث يقول في رسالة وجهها الى ابنه عاموس بتاريخ ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٣٧ : "انا من الدعاء المتحمسين للدولة اليهودية حتى ولو كان ذلك يعني تقسيم فلسطين ، لانني أعمل من منطلق أن دولة يهودية محدودة لن تكون هي النهاية بل البداية . فنحن عندما نحصل

(السيد الفرطاس ، الجماهيرية  
العربية الليبية)

على ألف أو عشرة آلاف دونم نكون سعداء لأن الحصول على الأرض مهم ليس في حد ذاته فقط ، بل لأننا من خلاله نقوي أنفسنا . وكل زيادة في قوتنا الذاتية تساعدنا في الاستيلاء على البلاد بأكملها . فانشاء الدولة وان كانت دولة محدودة ستكون أكبر زيادة في قوتنا نستطيع الحصول عليها اليوم . وسوف تكون محورا وركيزة قوية في نضالنا التاريخي لاستعادة البلاد بأكملها . وسوف نجلب لهذه الدولة جميع اليهود الذين نستطيع استيعابهم . ونحن واثقون من قدرتنا على جلب أكثر من مليوني نسمة . وسوف ننشئ اقتصادا يهوديا منوعا ، زراعيا وصناعيا وبحريا . وسوف نبدأ بانشاء قوة دفاعية ذات كفاءة : جيش من الطراز الاول ، ليس لدي شك في أن جيشنا سيكون أفضل جيوش العالم ، ومن ثم يمكننا أن نستوطن في جميع أنحاء البلاد الأخرى ، اما عن طريق الاتفاق والتفاهم مع جيراننا العرب أو بأية وسيلة أخرى" .

ان ما يمارسه الكيان الاسرائيلي ضد الاراضي الفلسطينية والعربية المجاورة هو باستخدام هذه "الوسيلة الأخرى" التي أشار اليها ديفيد بن غوريون قبل أكثر من أربعة عقود . ان العقيدة الصهيونية تقوم على اليقين بأنه على يهود العالم أجمعين أن يحققوا وجودا قوميا في الأرض التاريخية للأسباط اليهودية الاثني عشر . ان فكرة جمع الشمل هذه هي جوهر الصهيونية الدائمة ، اذ لا يمكنها التخلي من اغراء التوسع . فالكيان الصهيوني الذي أنشئ في ظروف معروفة من اللاشريعة والارهاب لا يقدر ، وإن أراد ، أن يتخلى عن مسعاه الحثيث نحو "المدى الحيوي" . فبعد أن حصل على الشرعية عام ١٩٤٧ اتجه الى التوسع فاحتل في المرحلة الاولى أم الرشراش ، وضمن لنفسه منفذا على خليج العقبة ، ثم قام بغزو تآمرى للأراضي المصرية ليحصل على امتيازات في البحر الأحمر ، ثم قام بعدوانه عام ١٩٦٧ ليحقق المرحلة الثالثة من اسرائيل الكبرى . واستطاع عام ١٩٦٧ أن يزيل خريطة فلسطين من الوجود ، وأعطى الاراضي الفلسطينية أسماء عبرية جديدة مثل يهودا والسامرة . وبالإضافة الى فلسطين ، امتد توسعه ليشمل الجولان العربي السوري ، وجنوب لبنان ومنطقة طابا المصرية وهي الاراضي العربية التي لا يزال يحتلها باستخدام "الوسيلة الأخرى" ، التي أشار اليها ديفيد بن غوريون في رسالته الى ابنه عاموس .



وتنفيذا لهذه الاستراتيجية التوسعية كان الكيان الصهيوني ولا يزال يرفض أن يعلن لكيانه أية حدود . وفي وقت مبكر جرى حوار بين ديفيد بن غوريون ووزير العدل روزن حول ضرورة اعلان حدود للكيان الاسرائيلي وقد جرى الحوار على الوجه التالي :

"روزن : هناك مسألة الحدود وهي مسألة لا يمكن تجاهلها .  
"بن غوريون : كل شيء ممكن ، اذا قررنا هنا انه لن تكون هناك اشارة  
للحدود ، عندئذ لن نذكرها ؛ ليس هناك شيء الزامي .  
"روزن : المسألة ليست مسألة الزام ، بل المسألة قانونية .  
"بن غوريون : القانون هو أي شيء يقرر الشعب أن يكون" .  
والمصدر كتاب "الاسرائيليون الاوائل" ، لمؤلفه توم سيغيف . وفي نفس هذا الكتاب ينسب  
الى ديفيد بن غوريون قوله : "بالنسبة لرسم الحدود ، فانها مسألة قابلة للتعديل .  
في الكتاب المقدس كما في تاريخنا ، يوجد كل أنواع التعريفات للحدود ، ولذلك فليس  
هناك حد جغرافي حقيقي . ليس هناك حدود مطلقة" .  
أما موسى دايان فيقول : "اذا كنت تملك كتاب التوراة ، وأهل الكتاب ، فأنت  
تملك أرض التوراة . وعلى هذه المبادئ فإن الحدود تصبح مرنة" .  
وفي مناسبة أخرى يقول موسى دايان : "ان اعلان الاستقلال الأمريكي مثلا لا يتضمن  
الاشارة الى حدود محددة ، ونحن لسنا مضطرين الى ذكر حدود دولتنا" .  
وفي مناسبة ثالثة يقول موسى دايان : "لقد كان آباؤنا خلال المائة عام  
الماضية في عملية بناء لبلادنا وشعبنا بالتوسع وبمجيء مزيد من اليهود ، وبمزيد من  
المستوطنات لتوسيع الحدود ، ولا يجوز لأي يهودي أن يقول بأن هذه العملية قد انتهت ،  
ولا يجوز لأي يهودي أن يقول بأننا قد اقتربنا من نهاية الطريق" .  
ان العدو الصهيوني لم يكتف باغتصاب الارض وتشريد الشعب ، بل أخذ يطبق سياسة  
"القبضة الحديدية" على المواطنين الفلسطينيين الذين يرزحون تحت وطأة الاحتلال ،  
ويلاحق أولئك الذين فروا من بطشه حيث تتعرض مخيماتهم في الشتات من وقت لآخر للغارات  
من الجو والبحر في اطار مخطط محدد ومدروس يستهدف القضاء على وجودهم كرمز لقضية  
وعنوان لوطن .  
تنص المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب  
والمؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ صراحة على ما يلي :

"ان اجراءات النقل الفردي أو الجماعي بالقوة وكذلك إبعاد الأشخاص المتمتعين بالحماية من الاقليم المحتل الى دولة الاحتلال أو الى اقليم أي بلد آخر ، سواء أكان محتلا أو لم يكن ، محظورة بصرف النظر عن دوافعها" .

وتنص المادة ٤٧ على أنه :

"لا يحرم الأشخاص المتمتعون بالحماية في الاقليم المحتل بأي حال من الأحوال أو بأي طريقة كانت من فوائد هذه الاتفاقية بأي تغيير يُدخل نتيجة احتلال الاقليم على مؤسسات ذلك الاقليم أو حكومته ، ولا بأي اتفاق يبرم بين سلطات الأراضي المحتلة ودولة الاحتلال . ولا بأي ضم من جانب الأخيرة للاقليم المحتل سواء أكان الضم كلياً أو جزئياً" .

ورغم هذه النصوص الواضحة ورغم كل قرارات مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة ، وخاصة قرار مجلس الامن ٤٦٥ لعام ١٩٨٠ وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) ، ورغم كل احتجاجات المجتمع الدولي واعتراضاته ، نجد حكام الكيان الاسرائيلي يتنافسون ، خاصة خلال المعارك الانتخابية ، على التعهد بضم المزيد من الأراضي العربية واقامة المزيد من المستعمرات اليهودية ، الامر الذي ترتب ، ويترتب عليه تشريد المزيد من المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة والمواطنين السوريين في الجولان العربي السوري .

ولم تعد سلطات الاحتلال الاسرائيلي تجد أي حرج في اتخاذ التدابير اللازمة لنزع ملكية أراضي الفلسطينيين ومصادرتها ، واجبار السكان الفلسطينيين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مفادرة ديارهم وأراضيهم . ان هذه السياسة لم تعد سرا ، ولم تعد سلطات الاحتلال تجد أي غضاة في الاعلان عنها .

صرح اسحق شامير قائلاً :

"لا شيء يغير من سياسة الحكومة الاسرائيلية المتعلقة بالاستيطان بأرض اسرائيل الغربية حتى نهر الأردن . وان الاستيطان يستمر في كل جزء من البلد ولن يعكس اتجاهه أو يتغير" .

وفي تصريح آخر ، ذكر اسحق شامير :

"ان عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية سيرتفع الى ضعف عددهم الحالي البالغ خمسين الفا خلال سنتين او ثلاث سنوات" .  
وقد مضت على هذا التصريح سنتان ، ومن السهل استنتاج تضاعف عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وفق خطط سلطات الاحتلال .

وصرح حاييم هرتزوغ أن :

"لليهود الحق في الاستيطان في أي مكان في أرض اسرائيل" .

فرضت سلطات الاحتلال على الضفة الغربية وقطاع غزة جوا من الارهاب والعنف تطبيقا لسياسة "القبضة الحديدية" على المواطنين الفلسطينيين . لهذا السبب سُنَّ قانون العودة الذي يجوز بموجبه لليهود وهدم المجيء الى فلسطين والاقامة فيها ، ولا يجوز ذلك للاجئين الفلسطينيين أصحاب البلاد الشرعيين .

يقول الكونت فولك برنادوت في أحد تقاريره بوصفه ممثلا شخصيا ووسيطا دوليا:

"انه عدوان على أبسط مبادئ العدالة اذا حرم ضحايا النزاع من حق

العودة الى ديارهم في الوقت الذي يتدفق فيه المهاجرون اليهود على فلسطين .

ان هذه الهجرة تشكل في الواقع خطرا جسيما يستهدف الطرد الابدي للاجئين العرب

الذين تركز جذورهم في هذه البلاد منذ قرون" .

وكلنا يعرف الثمن الباهظ الذي دفعه الكونت فولك برنادوت نتيجة مواقفه النزيهة والشجاعة .

ويقول المفكر اليهودي المعروف اريك فروم :

"منذ متى يمنع المعاقب بمصادرة ممتلكاته من العودة الى الارض التي

عاش عليها آباؤه واجداده لاجيال خلت" .

ويقول السير جون بيفهوت غلوب في معرض تأكيده ان فرار الفلسطينيين كانت

نتيجة الخوف والهلع والفرع الذي خلقته المذابح البشرية التي نفذتها عمالة الارغون

تسفاشي ليشومي ، يقول غلوب :

"ان من يهجر دياره مختارا لا يترك هذه الديار وهو لا يملك سوى ما يكسو جسمه من الملابس" .

وقد قامت سلطات الاحتلال بسن قانون أملاك الفائزين الذي تمت بموجبه مصادرة جميع ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين المطرودين بدعوى انهم غائبون أو انهم غادروا فلسطين بناء على رغبتهم .

وقد نفضت سلطات الاحتلال الفبار عن عدد من القوانين واللوائح التي كانت سلطات الانتداب البريطاني قد أصدرتها عام ١٩٤٥ في فلسطين المحتلة ، وفي مقدمتها تلك القوانين التي تبيح لسلطات الاحتلال الاعتقال الاداري والطرده الكيفي .

كما أصدرت سلطات الاحتلال القرار العسكري ٨٥٤ الذي ينص على أن يكون لقوات الاحتلال العسكري سلطة البت في مناهج الدراما في الجامعة بهدف كبح وتقييد المستويات والانجازات العلمية والاكاديمية داخل الجامعات الفلسطينية ومعاملتها معاملة المدارس الابتدائية والثانوية .

ان وكالات الانباء والاذاعات والمحف تتناقل يوميا أخبار الاراضي العربية المحتلة وما تشهده من ارهاب وعنف فرضته سلطات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ذلك الارهاب الذي كانت حصيلته خلال الاسابيع الثلاثة الماضية خمسة قتلى من طلاب المدارس وإمرأتين بالاضافة الى عدد كبير من الجرحى الذين نقلوا الى المستشفيات في حالة خطرة .

وقد قامت سلطات الاحتلال بعمليات انتقامية مروعة ضد المواطنين الذين اشتركوا في سلسلة المظاهرات التي بدأت يوم السبت الموافق للعاشر من شهر تشرين الاول/اكتوبر الماضي . فقد قام جنود الاحتلال في غزة باطلاق الرصاص على الطلاب والعمال والحرفيين وربات البيوت وأطفال المدارس الذين كانوا يحتجون على قتل أربعة من مواطنيهم على أيدي هؤلاء الجنود .

وفي الضفة الغربية أطلق جنود الاحتلال النار على المتظاهرين المتضامنين مع أبناء شعبهم في غزة .

يقول الجندي الاسرائيلي رفيق حلبى في مذكراته :

"عندما زرت مخيم الشاطئ للاجئين عام ١٩٧٥ كنت أستطيع أن أرى النظرات النازية في العيون المصوبة اليينا ، وكانت الشتائم تنهال علينا باستمرار خلال سيرنا في الحوارى المظلمة . واعتقد أن ذكرى العديد من الأشخاص الذين حصد الاسرائيليون ارواحهم مازالت عالقة في الازهان" .  
أما أرييل شارون فيقول :

"علينا أن نضربهم في كل مكان ، في هذه البلاد وفي الدول العربية وفيما وراء البحار . يمكن فعل ذلك بسهولة . وقد رأيت في هذا الشأن مواقف لا أمل فيها تنجم عنها الحلول . فعليينا أن نعمل ضدهم بعد أن يضرّبونا . بل علينا أن نضربهم كل يوم وفي كل مكان . وإذا علمت أنهم في دولة أوروبية معينة فينبغي أن نضربهم فيها رغم الصعوبات والعراقيل ، ولكن ليس بحرب شاملة بل بوسائل يختفي بسببها أحدهم بغتة هناك ، ويُعثر على الثاني ميتا هنا ، ويُكتشف الثالث قتيلاً بطعنة في أحد النوادي الليلية في أوروبا" .  
هذه هي محنة سكان الضفة الغربية وغزة ، وهي امتداد لمأساة الشعب الفلسطيني الذي مرت أكثر من أربعة عقود على مأساته ولا يلوح في الافق أمل حقيقي بعودته إلى دياره وممارسته لحقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق كامل ترابسه الوطني ، رغم ان مبادئ الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ومقاصد شرعة حقوق الانسان تكفل جميعها هذه الحقوق وتحميها .

قَبِلَ فريقٌ من العرب في ظل الخيارات العربية التي أُشْرَتْ اليها في بداية حديثي كل قرارات الأمم المتحدة ، بما في ذلك تلك التي تشير إلى قضية فلسطين على أنها مجرد مشكلة للاجئين ، رغم أن مشكلة اللاجئين ليست سوى عنصر واحد من عناصر القضية الفلسطينية . كما قبلوا كل مبادرة أعلن عنها في الغرب أو في الشرق ، في الشمال أو الجنوب . بل تقدموا هم أنفسهم بمبادراتهم الخاصة . ورغم ذلك كله لم تكن هناك أية استجابة من الجانب الصهيوني . فلا يزال الكيان الاسرائيلي يرفض كل قرارات

مجلس الامن والجمعية العامة ذات الصلة ، وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) الذي يقضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم . ولا يزال يرفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . كما رفض كل مبادرة أعلن عنها هنا أو هناك . بل اننا سمعنا من على هذه المنصة دعوة الى مبادرة ، وفي دورة تالية سمعنا من يرفض تلك المبادرة . واذا كان للخيارات العربية التي نترك للتاريخ أن يحكم عليها ، رغم انه ليس من الصعب استقراء هذا الحكم منذ الآن ، - أقول اذا كان لتلك الخيارات - أية ميزة فهي انها كشفت للرأي العام العالمي وللمجتمع الدولي حقيقة الكيان الاسرائيلي وطبيعته الاستيطانية التوسعية . كما كشفت عناده وتصلبه وتعصبه وتطرفه وعنصريته وتعنته واصراره على تحدي الامم المتحدة والاستخفاف بميثاقها والاستهتار بمبادئ القانون الدولي والتنكر لكل الاتفاقيات والمواثيق والاعراف ، يشجعه على ذلك الدعم والمساندة غير المحدودة التي تقدمها له الولايات المتحدة الأمريكية في المجالات الاقتصادية والمالية والعسكرية والتكنولوجية .

ان الاتفاق الاستراتيجي بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية قد مكّن هذا الكيان من الاستمرار في سياسته العدوانية التوسعية واستهتاره بكافة القرارات الدولية .

لقى السيد إلمن ينسن وزير خارجية الدانمرك ، خطابا في هذه القاعة خلال المناقشة العامة باسم الدول الأوروبية الاثنتي عشرة قال فيه :

"تشعر الدول الاثنتا عشرة بقلق متزايد إزاء حالة حقوق الانسان في الاراضي المحتلة . ونجدد نداءنا لاسرائيل بأن تفي بالتزاماتها بوصفها الدولة المحتلة ريثما يتم انسحابها ، وأن ترفع القيود المفروضة على الأنشطة السياسية والاقتصادية كما كررنا مؤخرا في اعلاننا المؤرخ في ١٤ أيلول/سبتمبر ، وأن ترفع حدا لسياساتها غير المشروعة القائمة على انشاء المستوطنات" .

(السيد الفرطاس ، الجماهيرية  
العربية الليبية)

هذه ، باختصار شديد ، هي تطورات قضية فلسطين التي نناقشها في كل دورة ،  
ومنصرد في نهاية النقاش عدة قرارات لا تجد طريقها الى التنفيذ بسبب استخفاف الكيان  
الاسرائيلي بقرارات الجمعية العامة وتجاهله لقرارات مجلس الامن وتنكره لمبادئ  
الميثاق .

السيد نسيم - ايساخاروف (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

الآن وقد اقتربنا من نهاية المناقشة ، أود أن أورد ، بالتحديد ، على التصريحات التي  
أدلى بها ممثل المملكة العربية السعودية بالامس . ان ذلك البيان تضمن تشويهات  
كثيرة من محض الخيال لا يمكن الرد عليها في ١٠ دقائق بتعمق يوازي المغالطات  
الواردة فيه . فضلا عن ذلك يعد البيان أحد أقسى البيانات العنصرية والمتعصبة التي  
استمعنا اليها في هذه الجمعية العامة منذ أن بدأت ، وقد أدلى به بطريقة أبعد  
ما يكون عن الواقعية . واعتقدت أن هذا البيان العنصري لن يضاويه بيان أي ممثل  
آخر ، حتى استمعت ، بالطبع ، الى ممثل جمهورية ايران الاسلامية . ويبدو أن هذين  
النظامين المعاديين للتقدم يشتركان في سمات كثيرة على نحو أكبر مما كنت أتصور ،  
تتجاوز عدائهما غير المشروط لبلدي .

وبالإضافة الى ذلك أعلن ممثل المملكة العربية السعودية في بيانه الذي أدلى  
به أمس أن اسرائيل رفضت خطة فاس التي تُعتبر ، في رأيه ، "فرصة تاريخية" للسلام .  
وأود أن أسأل ممثل المملكة العربية السعودية ، عن طريقكم سيدي الرئيس ، أن يحدد  
بالضبط ، أين يرد ، في هذه الفرصة التاريخية للسلام ، ذكرُ لاجراء مفاوضات مباشرة أو  
غير مباشرة بين الدول العربية واسرائيل ؟ وأود أيضا أن أسأل ما اذا كانت هذه  
الخطة تتضمن أي عبارة تشير الى التوصل الى عقد معاهدات سلم بين اسرائيل والدول  
المجاورة لها ، وتطبيع العلاقات بينها . وفي الواقع ، لا تعترف الخطة حتى بأي  
اعتراف متبادل بين اسرائيل والدول العربية . ولا يرد أي عنصر من هذه العناصر  
الاساسية فيما يسمى بخطة السلم ، ولهذا السبب لا يمكن أن تعتبرها اسرائيل جهدا جيدا  
لتسوية الصراع .



وبالمناسبة ، أود أيضا أن أسأل لماذا يكثُر الحديث الآن عن تنفيذ خطة فاس ؟ لقد كان في وضع الدول العربية أن تنفذ المضمون الرئيسي للخطة المعني بالفلسطينيين بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ، قبل أن تخضع الأراضي للسيطرة الاسرائيلية . انها لحقيقة تاريخية غامضة وغريبة أن تحتاج الدول العربية الى اسرائيل لتكتشف حساسيتها التي ظهرت مؤخرا تجاه حقوق الفلسطينيين التي أهدرتها وتجاهلتها منذ عام ١٩٦٧ . وعلى أية حال ، تواصل الدول التي لا تهتم فعلا بتعزيز عملية السلم الترويج لخطة فاس وإكسابها بوشاح قراري الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم و ٤٢/٤١ دال لاضفاء طابع الامم المتحدة عليها . وفيما يتعلق بهذين القرارين أود فقط أن أسترعي انتباه الممثلين الى تقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الاوسط الذي يرد فيه ما يلي :

"أعدت المناقشات مع الاطراف ومع المجلس تأكيد ما أورده الأمين العام في تقريره ، وهو أنه لا يوجد اتفاق كافي يسمح بعقد المؤتمر الدولي كما هو مطلوب في القرار ٤٢/٤١ دال . ولم يكن هناك تغيير واضح في مواقف أولئك الاطراف والاعضاء في مجلس الامن الذين لا يعتبرون المبادئ التوجيهية الواردة في القرار ٥٨/٢٨ جيم أساسا مقبولا لعقد مؤتمر" . (A/42/714 ، الفقرة ٢٥)

وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا الإصرار على مناقشة أفكار بالية لا يمكن أن تقربنا من تحقيق السلم بل على النقيض تماما ؟ لقد طرأت مؤخرا في العالم العربي بعض التطورات الايجابية فيما يتعلق بالسلم في منطقتنا إلا أنها لم تنعكس في هذه المناقشة .

وقد قال أحد المفكرين ورجال الدولة الفرنسيين ذات مرة إن "الانسان ليس بما يظهره بل بما يضمرة" . وقياسا على ذلك ، نجد أن الهدف المشترك لهذه المناقشة هو ادامة النزاع لا حله . وهذا هو ما تخفيه الانظمة العربية التي لا يهمها إحلال السلم . والادعى من ذلك أن هذه المناقشة تحجب أيضا رغبة بعض الدول العربية التي لديها بوجه عام استعداد لإقامة السلم مع اسرائيل .

إن اسرائيل لم تتخاذل أبدا عن مجابهة التحدي المتمثل في اقامة السلم ومستظل دوما تبذل أقصى ما في وسعها لالتماس كل السبل الممكنة المفضية بحق الى توسيع نطاق عملية السلم . وبفضل الجهود الدؤوبة لبعض البلدان - وقد يجوز لي أن أضيف ، بما فيها اسرائيل - أصبحت عملية السلم واقعا في الشرق الاوسط . وهذا الواقع لن تطمسه أو تنال منه هذه المناقشة . وأي تقدم أحرز في عملية السلم تحقق بطريقة من الجلي أنها عديمة الصلة بقرارات الجمعية العامة ومناقشات كهذه .

وتبعاً لذلك فإن المضي في هذه المناقشة العدائية بالاسلوب المتبع طيلة الايام الثلاثة الماضية هو من قبيل التماذي في العداة والبؤس الانساني وانكار الواقع . وسيظل الواقع فيما يخص اسرائيل ، ويخص غيرها على ما نأمل هو أنه يتعين بلوغ السلم .

السيد الحسيني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : يأسف وفد بلدي أسفا شديدا لأن ممثل النظام العراقي المعتدي المهزوم حاول مرة أخرى بالأمس أن يخدع الجمعية العامة ويضلها بما ساقه من ادعاءات لا أساس لها وافتراءات محضة على بلدي . وهذه ليست المرة الاولى التي يقم فيها الممثل العراقي قضايا دخيلة لتشتيت انتباه الجمعية العامة وصرفه عن الجرائم التي ترتكبها في فلسطين قاعدة اللاكيان الصهيوني الارهابي .

والغرض من هذا السلوك العايب واضح للجميع . انهم يحاولون يائسين التستر على حربهم العدوانية ضد جمهورية ايران الاسلامية المستمرة منذ ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ . إن السلوك العراقي على امتداد الحرب المفروضة علينا كان بحق تحدياً صافراً لصميم القواعد الاساسية للقانون الذي يحكم النزاعات المسلحة . وتكرار استخدام العراق للأسلحة الكيميائية يشهد بوضوح على ما يرتكبه النظام العراقي من أعمال وحشية خارجة على القانون .

ولكن ايا كانت رغبتنا في فضح النظام العراقي الاجرامي المهزوم ، فإننا نعتقد أن قضية فلسطين هي أهم بكثير من أن يساء استغلالها . ويرى وفد بلدي أن البند ٣٨ من جدول الاعمال المعنون "قضية فلسطين" يجب أن يكرس فقط لقضية احتواء العدوان الصهيوني على فلسطين الهامة وليس للعدوان العراقي الذي تعرضت له جمهورية ايران الاسلامية في ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ . ويؤمننا بشدة أن العراق أشار الى بلدي على أنه حوّل المناقشة عن لب اهتمامنا المشترك وهو احتلال فلسطين . ولولا ملاحظته غير اللائقة لالتزم وفد بلدي التزاماً صارماً بالبند قيد النظر .

ومن ناحية أخرى ، حاول ممثل قاعدة اللاكيان الصهيوني الارهابي الذي يحتل فلسطين من جديد هذا الصباح أن يخفي وجهه المخادع . وكل الحاضرين يتذكرون أنه وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٣٧٩ (د - ٣٠) المؤرخ عام ١٩٧٥ تتساوى الصهيونية مع العنصرية . وعلى ذلك ، فالصهاينة عنصريون والصهيونية التي يزهو بها السيد المحترم هي في الواقع عنصرية .

وقناعة وفد بلدي وكل الامة الاسلامية هي أن اقامة وجود وبقاء قاعدة الارهاب الصهيونية التي تحتل فلسطين أمر غير شرعي البتة . لقد أنشئت بالقوة والارهاب . إنه نظام ارهابي ولا انساني . وتشهد أعمال القتل والقصف والتعذيب وذبح الالاف من أبناء الشعب الفلسطيني الابرياء بوضوح على الطابع الحقيقي لذلك النظام سفك الدماء . لقد غزا النظام الصهيوني المعتدي لبنان واقتترف الجرائم . ولا يمكن أن ننسى ما فعله الكيان الصهيوني في صابرا وشاتيلا بلبنان .

وأود أن أكرر مرة أخرى موقف جمهورية ايران الاسلامية وكل الامة الاسلامية . نحن نؤمن بأن النزاع الراهن في الشرق الاوسط يستمد جذوره من قاعدة الارهاب الصهيونية . ولحل المشكلة ، يتعين علينا محق ذلك النظام السرطاني ، ذلك الكيان السرطاني وتخليص الشرق الاوسط منه .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : بالامس قال الممثل الاسرائيلي ما يلي :

"لكن تكرار الاكاذيب الصارخة والتحريفات لا يحولها الى حقائق .

نالحقائق لا يمكن طمسها من صفحات التاريخ" . (A/42/PV.80 ، ص ٦٣)

وهو بالتاكيد لا يطبق ما ينادي به . بل إنه لم يأخذ به حتى في بقية كلمته الزاخرة بالاكاذيب السافرة والتحريفات . بيد أنه ينحو اليوم الى الرد على البيان الذي أدليت به أمس ويصفه بالعنصرية ومناهضة اسرائيل . نحن لسنا عنصريين ؛ ولم يُعرف أبدا عن العرب انهم عنصريون . نحن ضد الصهيونية ومكائدها ومخططاتها ؛ نحن لسنا ضد اليهود . وكان الاخرى به أن يطلع على تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/42/22/Add.1) المؤرخ في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، المعنون "التطورات الاخيرة فيما يتصل بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا" . فذلك التقرير يبين من هم العنصريون أساسا ومن هم شركاء العنصرية ، ومن هم الذين تشكل العنصرية مكوّنا أساسيا من مكونات وجودهم . إن الصهيونية هي العنصرية في اقبح أشكالها .

إنه لم يختَر أن يرد على بعض الحقائق والوقائع التي وردت في بياني بشأن ممارساتهم العنصرية وغطرتهم واعتداءاتهم . ولم يختَر أن يردّ على الاقتباسات التي تضمنها بياني من تقرير اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة حول ممارساتهم . إن تكرار الأكاذيب والتشويهات الصارخة لا يحول تلك الأكاذيب إلى حقائق . وهذا ينطبق عليه أكثر مما ينطبق على أي شخص آخر .

وتستند المملكة العربية السعودية وكل الدول العربية الأخرى إلى الحقائق عندما تتكلم عن الممارسات الصهيونية الإسرائيلية . والكل يعلم في هذه القاعة من يقف ضد السلام . ولكنهم يعلمون أن الاستسلام أمر لن يحمل أبداً . ولقد كانت خطة فاس فرصة تاريخية أتاحت لهم ، وكل شخص مدرك يعرف ذلك . حتى أن أفضل أصدقائهم يعرفون ذلك ، ولكنهم لا يرغبون في الإغواء حتى تطرق الحقيقة يوماً ما بابهم .

السيد الربيعي (العراق) : يبدو أن ممثل نظام طهران الشاذ يصر على التظاهر بمعاداة إسرائيل وبشكل متطرف لا يوحي بالشك فقط وإنما يشير بكل وضوح إلى مدى ما بلغه التنسيق والتعاون ما بين الطرفين في تأمرهما ضد الأمة العربية وضد القضية الفلسطينية بشكل خاص .

إن استمرار الحرب العدوانية ضد العراق هدف استراتيجي يلتقي عنده نظاماً مثل أبيب وطهران . واستمرار تمزيق لبنان هدف آخر يلتقي عنده نظاماً مثل أبيب وطهران . فبينما تقصف طائرات إسرائيل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تقوم عصابات حرس الخميني بتطويق تلك المخيمات ومحاصرتها وعزلها عن العالم ومنع المواد الغذائية والطبية عنها بل ومنع حتى مياه الشرب من الوصول إلى اللاجئين المحاصرين داخل تلك المخيمات . وقد قرأنا التقارير الصحفية المفصلة عما يعانيه سكان تلك المخيمات .

ما هو مُضحك أيضاً أن حكام طهران مازالوا يصرّون على معاداتهم لإسرائيل رغم كل هذا بينما يقاتلون العراق العربي بأسلحة صهيونية أو أن حكام طهران ربما أصدروا فتوى جديدة وهي أنهم يريدون تحرير القدس ولكن بأسلحة صهيونية .

إن العديد من كبار المسؤولين في البيت الأبيض الأمريكي قد استقالوا من مناصبهم بسبب فضيحة إيران غيت وانفشل الكونغرس الأمريكي شهورا عديدة ولا يزال يتابع تفصيلات هذه الفضيحة التي بدأت واستمرت بمبادرة اسرائيلية لتزويد نظام طهران بالسلاح الأمريكي . ولعل اسم الكولونيل نورث أصبح مشهورا أكثر من أية ممثلة في هوليوود . وأصبحت معروفة وموثقة شحنات الأسلحة التي خرجت من اسرائيل لتمل طهران ، وأصبحت معروفة تلك المساومات المستمرة ما بين نظامي طهران وتل أبيب في مختلف المجالات من أجل اقتسام الوطن العربي . ولكن يبدو أن ممثل نظام طهران لم يسمع بكل هذا ولم يقرأ عنه ولم يشترك فيه .

إن مسرحية التظاهر بالعداء ما بين نظامي تل أبيب وطهران قد ثبت أنها أردأ أنواع المسرحيات اخراجا وتمثيلا . وانني أقدم لنظام أو لممثل نظام طهران نصيحة مجانية لوجه الله تعالى وهو أن يعلن عن أهدافه الحقيقية المعادية للأمة العربية ووجودها وهي الأهداف التي لا تختلف اطلاقا عن أهداف اسرائيل العدوانية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة لممثل جمهورية ايران الاسلامية أود أن أذكر الاعضاء أن البيان الذي يدلى للمرة الثانية ممارسة لحق الرد تقتصر مدته على خمس دقائق .

السيد الحسيني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم أكن أرغب في مواصلة الرد على المزاعم العراقية ، فإننا ، كما ذكرت ، نعتقد أن البند ٢٨ من جدول الاعمال ينبغي ألا يخص إلا لمناقشة القضية الفلسطينية . ولكن يبدو أن ممثل النظام العراقي المهزوم يصرُّ على صرف انتباه الجمعية العامة عن هذه المسألة الهامة .

هناك حقيقة واحدة جليّة لدى الجميع يحاول الممثلون العراقيون اخفاءها - ولا يمكن اخفاء الحقائق . ألا وهي الغزو العراقي في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ لجمهورية ايران الاسلامية . وهذه حقيقة لا يمكن تفنيدها .

إن هدفنا الحقيقي وسياستنا الاستراتيجية لا يتمثلان في القتال مع اشقائنا العرب والمسلمين بل في القضاء على الكيان الصهيوني في المنطقة . وتنفيذا لهذه

السياسة فقد أغلقت جمهورية ايران الاسلامية سفارة قاعدة الارهاب الصهيونية في طهران  
وقدمنا المبنى الى اشقائنا الفلسطينيين الذين يشغلونه الآن .

إنني أعتقد أن ممثل النظام العراقي لم يتطرق الى السياسة التي يمارسها  
العراق إزاء اشقائنا الفلسطينيين وكيف أنه خان الفلسطينيين . ومن المعروف لدى  
الجميع أن جمهورية ايران الاسلامية قد أيدت دائما القضية الفلسطينية والنضال الذي  
يخوضه اشقاؤنا الفلسطينيون ضد المفتصبين الصهاينة . وتلك هي حقيقة لا يمكن  
اخفاؤها .

السيد نسيم - ايساخاروف (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لا أود أن أتدخل بين اثنين من الزملاء ولكنني أود أن أرد على كلمات ممثل المملكة  
العربية السعودية .

لم يتمكن ممثل المملكة العربية السعودية ، بطبيعة الحال ، من الرد على  
الاسئلة التي أشرت لها للتو حول خطة فارس وأصر على البيانات البلاغية الفارغة التي  
ميزت كلمته وعلى الغرمة التاريخية التي أشار اليها بالامس . وهناك أيضا أمر واضح  
الا وهو أن الممثل السعودي يرفض رفضا قاطعا حق الشعب اليهودي في أن يكون له وطن .  
ويكشف هذا الموقف فهما خاطئا أساسيا للصهيونية .

فالصهيونية رد الشعب اليهودي على العنصرية التي تعرض اليها في الماضي ورد  
على العنصرية الممثلة في بياني الممثل السعودي بالامس واليوم . والصهيونية احباط  
للعنصرية ونقيض تام لها .

أما فيما يتعلق بالروابط بجنوب افريقيا ، فربما يود الممثل السعودي أن  
يحيطننا علما بكميات النفط العربي التي لا تزال تفرغ الى نظام الفصل العنصري في جنوب  
افريقيا .

السيد الربيعي (العراق) : أكرر أيضا ولكن بعبارات أخرى أن استمرار اللقاء الاستراتيجي بين نظامي طهران وتل أبيب لا تشبته فقط آفاق التعاون التسليحي بين الطرفين بل أيضا استمرار حربهما العدوانية ضد الأمة العربية .

فبينما تستمر اسرائيل في حربها المتنوعة ضد الفلسطينيين والعرب تستمر إيران في حربها ضد العراق والعرب . وبينما ترفض اسرائيل تطبيق قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن لحل قضية فلسطين ، يمارس حكام طهران الاساليب نفسها في رفض قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن لوضع نهاية للحرب العدوانية ضد العراق واقطار الخليج العربي الاخرى .

وبينما تتساقط قنابل اسرائيل على المخيمات في لبنان ، تتساقط صواريخ حكام طهران على بغداد والكويت واقطار الخليج الاخرى . وبينما تتحدى اسرائيل العالم بفعل حكام طهران الشيء نفسه .

وأخيرا ، فإن شيئا واحدا لا يقبل النقاش اطلاقا وهو هذا السؤال : من هو المستفيد من استمرار الحرب العراقية الايرانية ؟ هل هي قضية شعب فلسطين وكفاحه العادل من أجل تحرير أرضه ؟ هل يساعد استمرار الحرب الدموية هذه على مدى ثمانى سنوات على تحرير الاراضي العربية ومن ضمنها القدس الشريف ؟ من هو المستفيد من استمرار الحرب ضد العراق ؟ إنها بالتأكيد اسرائيل . وهذه هي العلاقة بين ما نبجسه اليوم في البند المعنون قضية فلسطين والحرب بين إيران والعراق .

إن اسرائيل هي المستفيدة من هذه الحرب . وهذا ما يعلنه المهينة في كل مناسبة ويعبرون عنه في كل وقت مشجعين حكام طهران على الاستمرار في الحرب وعلى رفض أي حل سلمي ، وبخاصة قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

إن استمرار الحرب يعني شغل العراق والأمة العربية بالتصدي للخطر القادم من إيران واستخدام كل الطاقات والامكانيات لإيقاف هذا الخطر العدواني . وهذا بالذات ما تستفيد منه اسرائيل وتعمل على استمراره ، لصالحها ، وهو ما يضر بحركة المقاومة الفلسطينية بالتأكيد وبعموم النضال العربي ضد الخطر الصهيوني العدواني . وهذا



ما عبر عنه البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمان في الفترة الاخيرة . وهذه أيضا حقيقة واضحة يعرفها الجميع .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد طلب مراقب منظمة التحرير الفلسطينية أن يسمح له بالإدلاء ببيان ممارسة لحق الرد . وأعطيه الكلمة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يحاول مرتكبو الجريمة الاسرائيليون ضد الشعب الفلسطيني ، إذ يذرفون دموع التماسيح على ضحاياهم ، أن يروجوا هنا لدعاو لا تنطلي على أحد . فاسرائيل تبذل جهدا كبيرا لتشويه التاريخ والوقائع وإساءة تفسيرها .

إن اسرائيل لم تستعد استقلالها : لقد أنشئت اسرائيل عن طريق الغطاءح الوحشية والغزو استنادا كما يزعم إلى القرار ١٨ (د - ٢) الذي اتخذته هذه الجمعية العامة في ١٩٤٧ . ومن الاجدر بممثل اسرائيل أن يقرأ ويدرس محاضر اجتماعات مجلس الوزراء الاسرائيلي ويوميات بن غوريون وغيره . ففي ١٩٤٨ أبلغ شاريت وزير خارجية اسرائيل حينذاك ناحوم غولدمان رئيس المؤتمر الصهيوني العالمي :

"إن أضخم الاحداث الهائلة المشيرة في تاريخ فلسطين المعاصر - بل والحدث الاكثر هولاء وإشارة بكثير من انشاء الدولة اليهودية - لهو الطرد الجماعي لسكان فلسطين العرب" .

بل إن يوسف فايتز ، رئيس الصندوق الوطني اليهودي ، قد اقترح في تلك السنة نفسها مجموعة من التدابير من شأنها إبعاد اللاجئين الفلسطينيين عن منطقة الحدود ونقلهم إلى الاراضي العربية الخلفية ، وتبع ذلك انشاء ما يسمى بـ لجنة الترحيل .

وعلى الرغم من جهود الأمم المتحدة والقرارات التي اتخذت هنا ، فإن اسرائيل تتمسك بموقفها القائل :

"ما حدث حدث ولا رجعة إلى الماضي" .

ولكن لماذا يهجر الفلسطينيون ديارهم إذن ؟ من الثابت في السجلات أن آرون سيزلنغ ، أحد أعضاء مجلس الوزراء الاسرائيلي ، قال إنه تلقى معلومات عن تقارير سر بشأن الفظائع التي اقترفها الجيش الاسرائيلي في ١٩٤٨ وأضاف :

"من الواضح أن علينا أن نخفي هذه الاعمال عن الجمهور ..."

واستطرد قائلا :

"لقد تصرف اليهود بدورهم الآن مثل النازيين ، وإن كياني كله ليقشعر لذلك" .

ولكن سيزلنغ هذا نفسه حذر ، في معرض اشارته إلى اللاجئين الفلسطينيين ، من :

"إننا مازلنا لا نقدر بصورة مليمة نوع العدو الذي نعمل على تنشئته الآن خارج حدود دولتنا . إن أعداءنا ، أي الدول العربية ، هم مجرد لاشيء إن قورنوا بمئات الآف من العرب الذين ستدفعهم الكراهية واليأس والعداء المستميت إلى شن الحرب علينا ، بصرف النظر عن أي اتفاق يمكن التوصل اليه" .

من المؤكد أن سيزلنغ كان لديه معرفة سابقة بما يحدث للشعوب المحرومة من كل حقوقها ، بما فيها حقها في الحياة . لقد كان يتنبأ بالظهور الحتمي للغدائبيين الفلسطينيين .

الآن لننظر في التعاون الصهيوني النازي . من الحقائق الثابتة أن أرغون زفسي لثومي حزب مناحم بيغن ، الذي تلقى جائزة سلام - جائزة سلام عالمية ، لا يهتم إسما - ورئيس وزراء اسرائيل السابق ، كان يدعو في الثلاثينات إلى أن يقوم :

"تعاون حركة التحرير الاسرائيلية على هدي المبادئ الواردة في الخطاب

الاخيرة التي ألقاها هتلر مستشار الرايخ الالمانى ، وهذه المبادئ تقوم على وحدة المصالح بين مقتضيات انشاء نظام جديد لاوروبا وفقا للمفهوم الالمانى وتطلعات الشعب اليهودي ممثلا في أرغون زفسي لثومي" .

وأود أن أذكر هنا بأن أناسا شرفاء مثل البرت إينشتاين قد أدانوا علنا بيغن وحزبه ، حتى في صحيفة "نيويورك تايمز" ، وذلك لكونه يشبه في تنظيمه وأساليبه

وفلسفته السياسية وتوجهه الاجتماعي الأحزاب النازية والفاشية ولأن حزب بيغن ليس سوى منظمة ارهابية يمينية شوفينية في فلسطين . إذن يكفي الكلام عن النازيين والتعاون مع النازيين .

ولكن فيما يتعلق مرة أخرى بقضية اللاجئين ، لماذا الإصرار على النهج العنصري ؟ ولماذا يضطر العرب الفلسطينيين ويضطر اليهود في بلدان مختلفة إلى تبادل الديار وإلى أن يجري ترحيلهم عندما يكون من الممكن أن يعيش كل منهم آمنين في ديارهم فوق أرضهم في سلم ووثام وعندما ينبغي تمكينهم من ذلك ومساعدتهم عليه ؟ على العالم أن يصل إلى عصر يسوده التعقل والسماحة ، وأن يسوده ما هو أهم من ذلك ، أي علاقات انسانية لا تفسدها الايديولوجيات والسياسات العنصرية .

نحن الفلسطينيون نصر على عدم وجود أي مكان يعدل الوطن ، ووطننا هو فلسطين . ونضالنا للعودة إلى ديارنا حق غير قابل للتصرف . هذا ما نؤمن به ، وهذا هو ما يقضي به الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، وواجبنا أن نناضل بكل الوسائل لإعمال هذا الحق وممارسته . إن القدس بالنسبة لي ، حيث ولدت ونشأت ، هي وطني ؛ ولن يستريح بالي وبال كل الفلسطينيين إلى أن نعود إلى وطننا للعيش في سلم متمتعين بكل حقوقنا السياسية والاجتماعية ، بما فيها حقنا في تقرير المصير دون تدخل خارجي .

وأخيرا ، إن مهمة الأمم المتحدة هي محاولة رأب الخلافات والسعي إلى بلوغ الاتفاقات على أساس مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والقرارات ذات الصلة ، لا أن تعمل في الفراغ . لنعمل جميعا من أجل إحلال سلم دائم في أرض السلم ، فلسطين .

إن التزام منظمة التحرير الفلسطينية أفضل مسرح يمكن عن طريقه تحقيق السلم ، ألا وهو الأمم المتحدة ، يتطابق تماماً مع القرارات ذات الصلة . وقد أعلن التزامنا هذا بجلاء ووضوح السيد القدومي ، رئيس الدائرة السياسية لمنظمتنا ، في بيانه الذي أدلى به هنا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري . فلنخط السلم فرصة ونعمل سوياً على تحقيقه ، مستخدمين وسائط وأجهزة الأمم المتحدة كافة .

#### تنظيم العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن اقترح إقفال قائمة المتكلمين بشأن البند ٤٠ المعنون "مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية" ، في الساعة ١١/٠٠ من صباح يوم الجمعة الموافق ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر .

#### تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أرجو من المتكلمين الذين يودون المشاركة في المناقشة الخاصة بهذا البند أن يسجلوا أسماءهم في قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠